

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
تخصص: العلوم المالية و المحاسبية



كلية: العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم المالية و المحاسبية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبين:

حمريط بهاء الدين

بن عزي نور الدين

تحت عنوان

أهمية التحليل المالي في إدارة المخاطر الائتمانية
في البنوك التجارية
دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

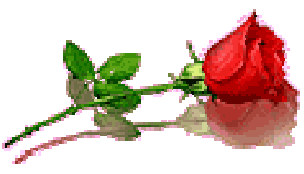
تحت إشراف الأستاذ

عبد الرحمن عفيصة

لجنة المناقشة المكونة من الأساتذة:

د: محمودي مليك	أستاذ محاضر "ب"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
أ: عفيصة عبد الرحمن	أستاذ مساعد "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
أ: روازي محمد	أستاذ مساعد "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017



إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم "وما أوتيتم من العلم الا قليلا"

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد :

لا بد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد.

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وهانحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع.

وقبل أن نمضي أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ... إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ... إلى جميع أساتذتنا الأفاضل، كما أهدي هذا العمل المتواضع " أمي و أبي " العزيزين حفظهما الله لي اللذان سهرا وتعبا على تعليمي، و اخوتي و كل أصحابي الذين دفعوني و لم يتركوني: مراد بكير، ميلي زكرياء، يا حي حسان، غضبان عزالدين، الحاج، العياشي، علي، السعيد، فريد، شعبان، نذير قرناز، بختي محمد " شوقي " رحمه الله و كل المجموعة كل باسمه، و لا أنسى أحمد قاضي شيماء صديقتي و إلى من عمل معي لاتمام هذا العمل صديقي العزيز " نور الدين بن عزي " .

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والمعلومات ، فلهم منا كل الشكر، وأخص منهما الأستاذ "عفيصة عبد الرحمن " الذي تفضل بالاشراف على بحثي و أسهم بشكل وفير في تشجيعي أثناء انجاز البحث، أسأل الله أن يجازيه بالاحسان احسانا و بالسيئات عفوا و غفرانا و ان يجعله من اصحاب الجنة.

الى جميع زملائي الذين درسوا معي في المسيرة الجامعية و الى كل طلبة مالية و بنوك دفعة 2018. "أما اهدائي الخاص فكان لتوأمي و ابنة خالي و صديقتي و التي رافقتني في الدرب خطوة خطوة و سرنا معا نشق الطريق نحو النجاح و تكاتفنا يدا بيد في جميع الأيام الحلوة و المرة التي لا تنسى، رفيقة دربي

دربي * صفية بن حميدوش * ، اشكر جميع ما قدمته لي، و أسأل الله عزوجل أن يلاقينا في جنته

مثلما لا قبل في دنياه".



كلمة شكر وتقدير

بسم الله الذي نزل القرآن وبه عرفنا الإيمان.

وبسم الإيمان الذي يتوكل الإنسان والحمد لله والصلاة على رسول الله وبعد:

أولا وقبل كل شيء اشكر المولى عز وجل الذي رزقني العقل وحسن التوكل عليه سبحانه

وتعالى، وعلى نعمه الكثيرة التي رزقني إياها.. فالحمد لله والشكر لله على كل حال

ثم وقوفا عند قوله صلى الله عليه وسلم :

« من لم يشكر الناس لم يشكر الله »

أتقدم بالشكر إلى كل من مد لي يد العون لإتمام هذا العمل المتواضع

من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل

ونخص الأستاذ المشرف "عبد الرحمن عفيصة"

كما أتقدم بجزيل الشكر للسادة أعضاء اللجنة:

- محمودي مليك.

- روازقي محمد.

لتفضلهم بالمشاركة في اللجنة و اغناء هذا البحث بملاحظاتهم القيمة، فلهم كل الاحترام و

التقدير.

كما نتوجه بالشكر لكل أساتذة الكلية بالأخص قسم المالية، الذين رافقونا طيلة مسارنا

أسمى عبارات الشكر والتقدير

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة.....أ-هـ

الفصل الأول: عموميات حول التحليل المالي والمخاطر الائتمانية

تمهيد.....	7
المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي.....	8
المطلب الأول: تعريف التحليل المالي.....	8
المطلب الثاني : أهداف و مقومات التحليل المالي.....	9
أولاً- أهداف التحليل المالي.....	9
ثانياً- مقومات التحليل المالي	9-10
المبحث الثاني: خطوات التحليل المالي و الجهات المستفيدة منه.....	10
أولاً: خطوات التحليل المالي.....	10-11
ثانياً: الجهات المستفيدة من التحليل المالي.....	12-14
المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي	15
أولاً: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي	15-17
ثانياً: التحليل بواسطة النسب المالية	18-20

الفصل الثاني: المخاطر الائتمانية وعلاقتها بالتحليل المالي

تمهيد:	21
المبحث الأول: ماهية المخاطر الائتمانية.....	21
المطلب الأول: ماهية وصور المخاطر الائتمانية	21
أولاً: مفهوم المخاطر الائتمانية.....	21
ثانياً: صور المخاطر الائتمانية.....	22-23

المطلب الثاني : مصادر المخاطر الائتمانية.....	24
أولاً: المخاطر الخاصة (المخاطر الغير النظامية)	24
ثانيا: المخاطر العامة (المخاطر النظامية)	24
المطلب الثالث: أنواع المخاطر الائتمانية.....	29-25
المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية وعلاقتها بالتحليل المالي.....	30
المطلب الأول: أهمية استخدام التحليل المالي لتقييم المخاطر الائتمانية	30
المطلب الثاني: كيفية و أساليب تسيير المخاطر الائتمانية.....	33-31
المطلب الثالث: تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية	36-34
خلاصة	37

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة المسيلة

تمهيد.....	38
المبحث الأول: عموميات حول البنك الوطني الجزائري.....	39
المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري.....	41-39
المطلب الثاني: أهداف و أهم نشاطات البنك الوطني الجزائري.	44-42
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي ووظائف البنك الوطني الجزائري.	45
أولاً: الهيكل التنظيمي.....	50-45
ثانيا: وظائف و مهام البنك الوطني الجزائري.	52-51
المبحث الثاني: تقديم وكالة البنك الوطني الجزائري المسيلة (901)	52
المطلب الأول: الوكالة البنكية وهيكلها التنظيمي	52
أولاً: التعريف بالوكالة.	52
ثانيا: الهيكل التنظيمي للوكالة	53
المطلب الثاني: انواع القروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري.....	55-54
أولاً: القروض الاستثمارية	55-54
ثانيا: قروض الاستغلال	55-54

56	المبحث الثالث: دراسة ملف منح قرض استثمار و قرض استغلال.....
57-56	المطلب الأول: تقديم ملف قرض و طرق تحليله من طرف البنك.....
57	أولاً: دراسة ملف قرض الاستثمار .
60-58	ثانياً: تقنيات دراسة ملف القرض.
61	المطلب الثاني : دراسة ملف قرض استغلال و قرض استثمار باستخدام التحليل المالي
61	أولاً: تقديم المؤسسة طالبة القرض
62	ثانياً: تقييم ملف القرض
67-61	ثالثاً: الدراسة الحالية لملف القرض
76-68	رابعاً: الدراسة المستقبلية للمشروع
78-77	الخاتمة
81-79	قائمة المصادر و المراجع

الملاحق

مقدمة:

تعتبر إدارة المخاطر الائتمانية من أهم الموضوعات التي اهتم بها المصرفيون على المستوى العالمي وخصوصاً بعد توالي الأزمات المالية والمصرفية، بداية من الأزمة المالية في المكسيك في نهاية عام 1994 وأوائل عام 1995، ثم الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا البرازيل، روسيا وتركيا، وكانت أكثر هذه الأزمات شدة هي أزمة دول جنوب شرق آسيا التي حدثت في النصف الثاني لعام 1997، حيث أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي خاصة على مستوى القطاعات المصرفية والمالية، وقد اتضح أن من أهم أسباب حدوث تلك الأزمات هي تزايد المخاطر المصرفية التي واجهت المصارف من ناحية، وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى إضافة إلى ضعف الرقابة الداخلية والخارجية، وانخفاض مستوى الإفصاح عن نوعية وحجم المخاطر التي تتعرض لها أساليب إدارتها.

تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر، كما يعتبر حسن تقييم وتحليل ودراسة وإدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية.

يعد الائتمان المصرفي وظيفة ارتبطت بنشأة البنوك باعتبارها شكلاً من أشكال الوساطة المالية، ولأن عملية منح الائتمان هي الوظيفة الأساسية لنشاط البنوك، فهي لا تخلو من المخاطر باعتبار الخطر ملازم للائتمان، ولقد ظل البحث في موضوع مخاطر الائتمان المصرفي متواصلاً. يرتبط التحليل المالي بالائتمان المصرفي بشكل وثيق، حيث نال اهتمام الكثير من البنوك لأنه يساعد على الكشف المبكر لخطر الائتمان، ويمكن من معرفة الأوضاع المالية لطالب الائتمان.

من خلال ما سبق تأتي الإشكالية التالية:

كيف يساهم التحليل المالي في إدارة المخاطر الائتمانية على مستوى البنوك التجارية؟

للإجابة على الإشكالية الأساسية للبحث تطرح التساؤلات التالية:

- ما هي أدوات التحليل المالي المستخدمة من البنك الوطني الجزائري بوكالة المسيلة و المساعدة في اتخاذ قرار منح الائتمان ؟
- ما هي أهم الأساليب المستخدمة في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية ؟
- ما أهمية التحليل المالي في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي ؟

1-فرضيات البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث تم صياغة الفرضيات التالية:

- يعتمد البنك الوطني الجزائري على النسب المالية للتحليل المالي بشكل أساسي في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.
- يُمكن التحليل المالي من التحكم في مخاطر الائتمان المصرفي من خلال أدواته المساعدة على دراسة الجدارة الائتمانية لعملائه؛
- يعتبر التحليل المالي من أهم طرق تقييم المخاطر الائتمانية؛

2- أهمية الدراسة

نظرا للأهمية المتعاضمة لموضوع الاستثمار في تطوير الاقتصاد الوطني وحاجاته الماسة للتمويل من جانب المؤسسات المصرفية في شكل تسهيلات وقروض، برز التحليل المالي كأداة مهمة في تقييم المخاطر المصاحبة لقرار منح الائتمان المصرفي، من خلال دراسة وتحليل الوثائق والقوائم المحاسبية واستخدام نسب مالية تكشف نقاط قوة وضعف العميل طالب الائتمان.

3-أهداف الدراسة:

نسعى من خلال بحثنا إلى بلوغ الأهداف التالية:

- مدى مساهمة التحليل المالي في إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية.
- تقييم مدى كفاءة أنظمة المعلومات وتقنيات التحليل المالي التي تدعم نظم عمليات إدارة مخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، وذلك بأن تساعد في الإدارة ومعالجة المخاطر الائتمانية.

- تطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الجزائرية وفق إدارة حديثة ومتطورة للمخاطر المصرفية؛

➤ تقييم استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف التجارية التي تهدف إلى الحفاظ على متانة رأس المال؛

4- أسباب اختيار الموضوع:

الترجمة في إثراء النقاشات الوطنية لتقديم حلول للمشاكل التي تعاني منها معظم البنوك الجزائرية؛

السعي لمعرفة مدى تحكم البنوك في المخاطر الائتمانية؛

التعرف على مكامن الخلل في القرارات الائتمانية في البنوك التجارية.

6- حدود الدراسة:

اقتصر البحث على الحدود التالية:

البعد الموضوعي: إلقاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالتحليل المالي والمخاطر الائتمانية.

البعد المكاني: دراسة ميدانية في البنك الوطني الجزائري.

البعد الزمني: خلال مدة التريص والتي تمت في شهري مارس وأفريل سنة 2018.

5- المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من الفرضيات البحث، تم استخدام المنهج الوصفي من خلال تقديم المخاطر المصاحبة لنشاط المؤسسات المصرفية وأهم الأدوات المستخدمة في معالجتها، كما تم استخدام منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي من البحث، من خلال اختيار وكالة البنك الوطني الجزائري بالمسيلة كعينة، لمعرفة مدى اعتمادها على أدوات التحليل المالي في منح القروض، وقد تم كذلك الاستعانة في إعداد هذا البحث بكتب ورسائل جامعية ومداخلات علمية ذات صلة بالموضوع.

6- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: الكحلوت 2005 بعنوان " مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني " دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، مذكرة ماجستير.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية، ولهذا الغرض استخدم الباحث أداة الاستبيان لتحقيق الغرض المطلوب

وقد توصل إلى أن أغلب محلي الائتمان في المصارف التجارية لا يعتمدون على التحليل المالي لاتخاذ قرار منح الائتمان، وعدم إدراكهم بالتحليل المالي بواسطة النسب المالية.

الدراسة الثانية: هاشم الشنباري 2006 بعنوان " التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية"، مذكرة ماجستير، "هدفت دراسته إلى التعرف على مدى استخدام التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني حيث اعتمد على استخدام أداة الاستبيان لموظفي البنوك الفلسطينية وقد توصل إلى أن المصارف لا تعتمد على التحليل المالي بدرجة كبيرة وأنهم يركزون على المعلومات أخرى لمنح القرار الائتماني، ويعتمدون على التحليل بمجموعات النسب المالية حسب الترتيب (نسب الربحية 40%، نسب السيولة 34%، نسب النشاط 11% ، وعلى النسب الأخرى بنسبة 13.7 %)

الدراسة الثالثة: سعيدة زاوي، أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي دراسة استبائية لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، 2013/2012 وحاول الباحث إبراز الأهمية النسبية التي تعطيها البنوك محل الدراسة لتحليل المالي في اتخاذ قرار الائتمان، كما تم تبين مدى قدرة أدوات التحليل المالي في تقليل مخاطر الائتمان في البنوك التجارية لولاية ورقلة.

والاختلاف بين دراستنا وبين هذه الدراسة هو أن الباحث اعتمد على استبيان في دراسته ودراسة مجموعة من البنوك ونحن بصدد دراسة حالة منح ائتمان، ومختلف القوائم المالية المطلوبة ودراسة مختلف النسب المالية وكيفية تشخيص الوضعية المالية لطالب الائتمان في البنك الوطني الجزائري.

7- هيكل البحث:

قسمنا هذا البحث إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين تناولنا فيهما مفاهيم نظرية عن التحليل المالي والمخاطر الائتمانية جاء الفصل الاول بعنوان عموميات حول التحليل المالي والمخاطر الائتمانية، وقد قسمناه إلى ثلاث مباحث، كان المبحث الأول بعنوان ماهية التحليل المالي تناولنا فيه مفهوم وأهمية وأهداف التحليل المالي كما تطرقنا لمقومات التحليل المالي، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه خطوات التحليل المالي وأهم الأطراف المستفيدة منه أما المبحث الثالث فكان حول أهم أدوات التحليل المالي من مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية.

اما الفصل الثاني فكان بعنوان المخاطر الائتمانية وعلاقتها بالتحليل المالي، و قسمناه الى مبحثين تطرقنا في المبحث الاول ماهية المخاطر الائتمانية، و تناولنا فيه مفهوم المخاطر الائتمانية وأهم صورها وعددنا مصادر هذا النوع من المخاطر واختتمنا المبحث بسرد أنواع المخاطر الائتمانية.

أما المبحث الأخير فكان بعنوان المخاطر الائتمانية وعلاقتها بالتحليل المالي، وذكرنا به أهمية استخدام التحليل المالي لتقييم هذا النوع من المخاطر إضافة إلى أساليب تسييرها، واختتمنا المبحث بسرد طرق تقدير وتقييم هاته المخاطر،

أما الفصل الثالث فكان دراسة تطبيقية في وكالة البنك الوطني الجزائري بالمسيلة، وتناولنا فيه ثلاث مباحث:

كان المبحث الأول كتنقديم للبنك الوطني الجزائري وهيكله التنظيمي وأهم وظائفه، أما المبحث الثاني فكان حول وكالة المسيلة وهيكلها التنظيمي، وكان المبحث الأخير دراسة لملف قرض استغلال وقرض استثمار باستعمال التحليل المالي.

8-صعوبات البحث:

واجهنا أثناء إعداد البحث الصعوبات التالية:

- ✓ صعوبة الوصول و التواصل مع الجهات المعنية بالدراسة.
- ✓ صعوبة تطبيق الجانب النظري على الواقع الجزائري؛
- ✓ تحفظ موظفي البنك الوطني الجزائري بالمسيلة عن تزويدنا بالوثائق اللازمة والمساعدة على استكمال البحث؛
- ✓ ضيق عامل الوقت.

تمهيد:

يعتبر موضوع المخاطر أحد أهم المواضيع التي تزايد فيها اهتمام المصرفيين والباحثين نظراً لما تواجهه المصارف من تحديات المنافسة التي أصبحت تتخذ طابعاً عالمياً حيث نتجت عنها مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية كالاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية في جانب الخدمات المالية وظهور تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى التوجه نحو اقتصاد السوق، كل ذلك أدى إلى زيادة وتنوع الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك مع زيادة تعقيداتها والتي يأتي في مقدمتها الائتمان المصرفي الذي يمثل الركيزة الأساسية في النشاط المصرفي.

تلعب البنوك دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي فلا يقتصر تأثير نشاطها على المجتمع المالي فقط، بل يمتد أيضاً إلى غيره من المجتمعات الأخرى، نظراً للعلاقات المتبادلة بين البنوك داخل وخارج الدولة، وتتعرض البنوك وفقاً لطبيعة نشاطها للعديد من المخاطر حيث أن السمة الأساسية التي تتصف بها البنوك في الوقت الحاضر هي مدى قدرتها على التعامل مع المخاطر التي لم تعد تقتصر على المخاطر الائتمانية فقط، بل تعددت أنواع تلك المخاطر وتشعبت إلى الحد الذي أصبح فشل العديد من البنوك والمؤسسات المالية في الآونة الأخيرة لا يرجع فقط إلى المخاطر الائتمانية بل يرجع إلى أنواع أخرى من المخاطر.

يتناول هذا الفصل عوميات حول التحليل المالي ، حيث تم تقسيمه إلى 3 مباحث:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

المبحث الثاني: خطوات التحليل المالي و الجهات المستفيدة منه.

المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي

المبحث الأول : عموميات حول التحليل المالي

التحليل المالي يقوم بالتشخيص الصحيح للوضعية المالية للمؤسسة ومحاولة تفسيرها مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في المؤسسات المالية ومن ثم اقتراح إجراءات لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي

يعرّف التحليل المالي على أنه «عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات، وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل»⁽¹⁾.

كما يمكن تعريف التحليل المالي بأنه: دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر، وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية، وتقييم أداء هذه المنشآت، وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة⁽²⁾.

ويعرّف كذلك بأنه «عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، والتي تساهم بدورها في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات»⁽³⁾.

تعريف كونسو: " يُعرف التحليل المالي بأنه وسيلة هامة للاتصال واحتكاك المؤسسة مع محيطها ليس فقط المالي وإنما كذلك الصناعي والتجاري، وهي تهدف إلى وضع تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة والذي سوف يسمح باتخاذ القرارات اللازمة"⁽⁴⁾.

1- عبد الحليم كراجه وآخرون: الإدارة والتحليل المالي أسس، مفاهيم، تطبيقات، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 157.

2 - منير شاكر محمد، وآخرون: التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مطبعة الطليعة، عمان 2000، ص: 12.

3- محمد مطر: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص: 03.

4-Pierre Conso :la gestion financière de l'entreprise, 5ème édition, Paris, 1979, p :135.

المطلب الثاني : أهداف و مقومات التحليل المالي

لضمان نجاعة التحليل المالي وتحقيقه للأهداف المرجوة لا بد من توافر بعض المقومات والبيانات التي يحتاجها المحلل المالي.

أولاً-أهداف التحليل المالي:

التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم بدورها في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى ويتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات⁽¹⁾.

يمكننا بشكل عام تحديد أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية:

- ❖ دراسة وتقييم التوازن المالي للمنشأة؛
- ❖ دراسة وتقييم الربحية؛
- ❖ دراسة وتقييم المركز الائتماني للمنشأة؛
- ❖ دراسة وتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار (ال فشل المالي) ⁽²⁾؛
- ❖ استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات للتخطيط وللرقابة، ولتقييم الأداء؛
- ❖ تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل؛
- ❖ تقييم مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم؛
- ❖ تقييم المركز التنافسي للمشروع⁽³⁾.

ثانياً- مقومات التحليل المالي :

حتى تحقق عملية التحليل المالي أهدافها وأغراضها المنشودة لا بد من أن تستند إلى مجموعة من المقومات، ولعل أبرز هذه المقومات ما يلي:

- 1-إن نتائج العملية التحليلية ومقدار دقتها يتوقف على دقة البيانات التي اعتمد عليها المحلل وبالتالي يجب أن تتمتع المعلومات والبيانات بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية، كذلك يجب

1- محمد مطر، المرجع السابق، ص: 03.

2- منير شاكر محمد وآخرون: التحليل المالي مدخل صناعة القرار، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص: 22.

3- محمد مطر، المرجع السابق، ص: 03.

أن تتسم بالملائمة من جهة أخرى، وعليه كلما كانت الأرقام والحسابات تعبر بشكل صحيح عن واقع نشاط المشروع وفعاليته المختلفة كما كانت الأحكام التي يمكن استخلاصها من عملية التحليل أكثر صواباً⁽¹⁾.

2- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجاً عملياً يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما يجب أن يستخدم أساليب وأدوات تتمتع بسمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي تسعى إليها وتقدم تصوراً عن الواقع حال المشروع وما سيكون عليه بالمستقبل.

3- أن تتوفر لدى المحلل خلفية عامة عن ظروف المشروع الداخلية والخارجية قبل القيام بعملية التحليل، بالإضافة إلى ذلك لا بد أن يكون مؤهلاً علمياً وعملياً، ويتميز بالموضوعية أي بعيداً عن التحيز الشخصي، وقادراً على استخدام الأساليب والوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل، إذ يجب ألا تقف عملية التحليل عند مجرد كشف نقاط القوة والضعف في نشاط المشروع، بل تمتد وهو الأهم إلى تشخيص أسبابها واستقراء الاتجاهات المستقبلية للمشروع.

نجد أن نجاح عملية التحليل المالي يتوقف على مجموعة من المقومات منها ما يتعلق بالمعلومات التي تعتمد عليها عملية التحليل، ومنها ما يتعلق بالأساليب والأدوات المستخدمة، وكذلك ما يتعلق بالمحلل المالي نفسه⁽²⁾.

المبحث الثاني: خطوات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

ويرمى التحليل المالي بخطوات هامة لأجل الوصول للنتائج المرجوة، ولكي يكون ذا فائدة لجميع الأطراف المستفيدة منه.

أولاً: خطوات التحليل المالي:

يتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحلها هي:

1- **الحصول على خطاب التكلفة:** يعتبر الحصول على خطاب التكلفة مرحلة هامة فبموجبها تحدد الإطار الذي سيعمل فيه المحلل المالي، إضافة إلى تحديد حقوقه وواجباته ومسؤولياته⁽³⁾.

1- محمد مطر: التحليل المالي والانتمائي الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 04.

2- المرجع نفسه، ص: 04.

3 - وليد ناجي الحياي: التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 39

- 2- **تحديد هدف التحليل بدقة:** من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة⁽¹⁾.
- 3- **تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي :** في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بيانا.
- 4- **تحديد المعلومات المطلوبة لتحقيق الهدف :** في هذه المرحلة يتم تحديد المعلومات الملائمة لتحقيق الهدف المنشود، لذلك يجب أن تتوفر:
✓ دقة المعلومات و كفايتها و ملائمتها للتحليل؛
✓ كفاية إجراءات التشغيل المتبعة و المطبقة على المدخلات للوصول إلى المخرجات؛
- 5- **التأكد من تطبيق المبادئ و الفروض و السياسات السليمة على القوائم المالية:**
يستطيع المحلل المالي التأكد من صحة القوائم وذلك بالاعتماد على مهاراته وتجاربه السابقة وتأهيله العلمي، وقد يعتمد على تقرير مدقق الحسابات إذا كان ذو خبرة كافية .
- 6- **اختيار أسلوب التحليل المناسب:** تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.
- 7- **إعادة تبويب القوائم المالية لتلاءم أسلوب التحليل المختار:** في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي⁽²⁾.
- 8- **التوصل إلى الاستنتاجات:** تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.
- 9- **صياغة التقرير:** التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

1 - أحمد توفيق جميل: الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت ، 1980 ، ص: 25.

2 - وليد ناجي الحياي، المرجع السابق، ص 25.

ثانياً: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

إن التحليل المالي يثير اهتمام العديد من الأطراف التي لها علاقة مع نشاط المؤسسة بصفة مباشرة أو غير مباشرة حيث تتمثل فيما يلي:

1- إدارة المؤسسة:

يستعمل المدراء المتخصصون في المؤسسة ومجلس الإدارة التحليل المالي للأغراض التالية:

- ✓ التخطيط لفترات مالية مقبلة؛
- ✓ تقييم كفاءة العمليات الإدارية ونشاطها والتعرف على اتجاه المؤسسة وسلامة أدائها المالي؛
- ✓ مقارنة نتائج التحليل المالي بنتائج مؤسسة أخرى؛
- ✓ اكتشاف الانحرافات في مخطط المؤسسة⁽¹⁾؛
- ✓ تحليل نسب ربحية المؤسسة؛
- ✓ تحديد معدل العائد على استثمار الأموال في المؤسسة؛
- ✓ الرقابة وتقييم الأداء من حيث الإجابة على الكثير من الأسئلة لاتخاذ القرار السليم والصحيح؛
- ✓ تقييم كفاءات إدارات الموجودات وتوزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة؛
- ✓ تقييم كفاءة إدارة الديون والتعامل مع العملاء؛
- ✓ كسب ثقة ذوي المصالح المشتركة⁽²⁾.

2- الموظفين والمستخدمين في المؤسسة:

- ✓ يستفيد العامل في المؤسسة من التحليل المالي لأغراض التالية:
- ✓ تقوية الروح المعنوية لدى العاملين، وتقوية ولائهم وانتمائهم للمؤسسة التي تطلعهم دائماً على نتائج عملياتها؛
- ✓ إن التحليل المالي بين نقاط النجاح أو الفشل الذي يدفع المواطنين دوماً إلى التفاني بالعمل للمحافظة على النجاح أو الخروج من دائرة الفشل؛

1 - عبد الغفار حنفي: أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص: 53.

2- رامي هاشم الشنباري: " التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة العالم الأمريكية، 2006 ، ص: 42.

✓ إن إطلاع العاملين على المركز المالي للمؤسسة يدفعهم لأن تكون مطالبهم متناسقة مع قدرات المؤسسة المالية⁽¹⁾.

3- أصحاب الأملاك في المنشأة والمستثمرين فيها: يستفيد ملاك المنشأة الذين يستثمرون أموالهم

فيها على شكل أسهم وسندات من التحليل المالي للأغراض التالية:

✓ تحليل كفاءة عمليات المنشأ قصير الأجل أو طويلة الأجل؛

✓ تحليل نسبة تحقيق المنشأة للأرباح أو الخسائر لفترة زمنية معينة؛

✓ تحليل نتائج سياسة توزيع الأرباح ومدى ثبات أو تغير نسبة الأرباح الموزعة؛

✓ تحليل سلامة المركز المالي والهيكل المالي للمنشأة؛

✓ تحديد القيمة السوقية للمنشأة والقيمة السوقية لأملاك المستثمرين فيها؛

✓ تحديد اتجاهات العملاء والجمهور والمستثمرين وتوقعاتهم في المؤسسة؛

✓ تحليل قدرات المؤسسة على التوسع والنمو ومواجهة الانكماش والفشل.

4- أصحاب الديون على المؤسسة: يستفيد الدائنون الذين أقرضوا المؤسسة من التحليل المالي

للأغراض التالية:

✓ تحليل درجة المخاطرة التي تعمل المؤسسة في إطارها⁽²⁾؛

✓ تحليل قدرة المؤسسة للوفاء بالتزاماتها وتسديد الاستحقاقات في أوقاتها؛

✓ تحليل سيولة المؤسسة ونسبة التدفق النقدي؛

✓ تحليل سلامة المركز المالي للمؤسسة؛

✓ تحليل سياسة المؤسسة اتجاه الحالات الطارئة أو نقص السيولة أو عدم القدرة على الشراء⁽³⁾.

5- المؤسسات الحكومية: تستفيد هذه الأخيرة من التحليل المالي للأغراض التالية:

✓ الرقابة على أداء المؤسسة وتماشيه مع القوانين والأنظمة المعمول؛

✓ تحليل الأداء المالي للأغراض الضريبية؛

✓ تحليل سياسة المؤسسة التسعيرة والبيعة والتأجيرية.

1 - وليد ناجي الحياي، المرجع السابق، ص: 25.

2 - عبد الغفار حنفي، المرجع السابق، ص: 58.

3 - المرجع نفسه، ص: 59.

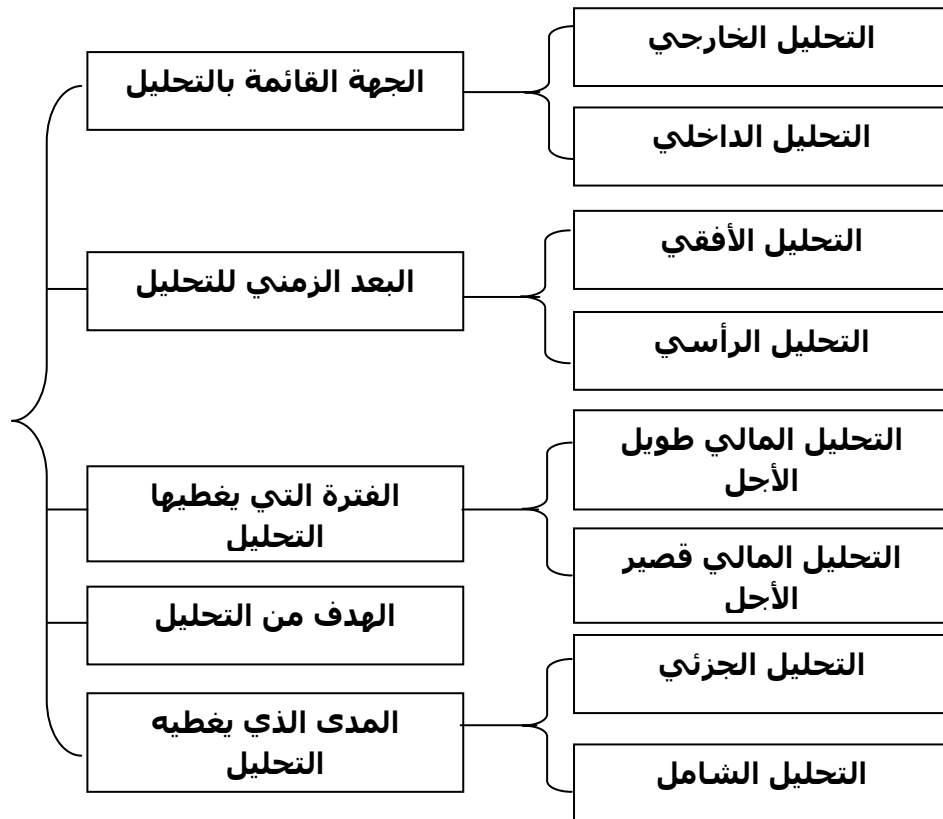
6-الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق النقدية: يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض التالية:

- ✓ تحليل التغيرات على أسعار الأسهم للمؤسسة في السوق المالي؛
- ✓ مراقبة ومتابعة الأوراق المالية السائدة وتأثيرها لشراء أفضل استثمار .

7-الأجهزة الضريبية: لأغراض تطبيق التشريعات الضريبي⁽¹⁾.

8-البنوك وغيرها من المؤسسات المالية: بهدف تقدير الجدارة الائتمانية للشركة وإقرار منح الائتمان.

شكل رقم 1 يوضح أنواع التحليل المالي بصفة عامة



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على اوراغ وناسة، اثر التحليل المالي على أداء المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكايمي، 2015/2016، ص 22-24.

المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي

للقيام بالتحليل المالي غالبا ما يكون أمام المحلل المالي مجموعة من الأدوات، التي يمكن أن يختار من خلالها ما يتلائم مع طبيعة و نوعية الدراسات و التحليل القائم به، سواء كان الغرض من التحليل المالي استخدام هذه الأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة أو تقييم الماضي أو لدراسة الحاضر و التنبأ بالمستقبل.

أولا: التحليل بواسطة التوازنات المالية

تستعمل مؤشرات التوازن المالي لتوضيح و تحليل الحالة المالية للمؤسسة وذلك بمقابلة استحقاقية الخصوم بسيولة الأصول من أجل تحقيق التوازن المالي وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي :

1. رأس المال العامل FR FONDS DE ROULEMENT :

يتمثل رأس المال العامل FR - في فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة أي أنه جزء من التمويل الدائم الموجه لتمويل دورة الاستغلال ، يطلق على هذا المؤشر بهامش الأمان الذي يحسب لمواجهة الاختلالات التي قد تحدث خلال هذه الدورة كتعرض المخزونات للتلف، أو عدم تسديد بعض الزبائن للحقوق التي عليهم أو غيرها من المشاكل التي تؤثر سلبا على دورة الاستغلال. ويحسب رأس المال العامل بطريقتين :

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة .

أو

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل .

ونميز ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي:

الحالة الأولى : إذا كان رأس المال العامل يساوي الصفر فهذا يعني أن الأموال الدائمة تساوي أو تغطي جميع الأصول الثابتة.

الحالة الثانية : إذا كان رأس المال العامل أكبر من الصفر ، فهذا يعني أن المؤسسة لديها فائض في الأموال الدائمة بعد تغطيتها للأصول الثابتة أي أنها أكبر من الأصول الثابتة .

الحالة الثالثة : إذا كان رأس المال العامل أصغر من الصفر ، فهذا يعني أن المؤسسة لديها عجز في الأموال الدائمة أي أنها استعانت بديون قصيرة الأجل لتغطية أصولها الثابتة¹.

1- خزيرة أحلام، دور التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي، مذكرة لنيل شهادة الماستر اكايمي في العلوم الاقتصادية، 2015/2016، جامعة بسكرة، ص 30.

و بذلك فإننا نقول أن المؤسسة يمكنها أن ترفع من رأس المال العامل و ذلك بزيادة الأموال الدائمة عن طريق زيادة الأموال الخاصة و الاحتياطات أو زيادة الديون طويلة الأجل، كما يمكنها خفض الأصول الثابتة بالتنازل عن بعض الاستثمارات أو تحصيل القروض الممنوحة كسندات المساهمة مثلاً.

وإذا أرادت المؤسسة أن تخفض من رأس المال العامل فتقوم بالعكس، ومن الملاحظ أن الحالة التي تعمل فيها المؤسسة بارتياح هي لما يكون رأس مالها العامل موجب، وبذلك فهي تسعى دائماً للرفع منه.

2. احتياجات رأس المال العامل BFR : BESOIN EN FONDS DE ROULEMENTS

يعبر هذا المؤشر عن الاحتياجات الضرورية لدورة الاستغلال التي لم تغطي بالموارد الدورية نتيجة تطور نشاط المؤسسة أو تغيرات خاصة بدورة الاستغلال، و يتم توازن المؤسسة في هذا الوضع عن طريق إيجاد الموارد اللازمة لتمويل كل استخداماتها.

تتمثل موارد الدورة في الديون قصيرة الأجل ما لم يحن موعد استحقاقها باستثناء السلفات المصرفية لوصول تاريخ استحقاقها.¹

أما استخدامات الدورة فتتمثل في الأصول المتداولة التي لم تتحول إلى سيولة، باستثناء القيم الجاهزة، و يحسب احتياج رأس المال العامل كما يلي:

احتياج رأس المال العامل = الأصول المتداولة ماعدا القيم الجاهزة - ديون قصيرة الأجل ماعدا السلفات المصرفية

ونميز ثلاث حالات لاحتياج رأس المال العامل وهي:

الحالة الأولى: إذا كان احتياج رأس المال العامل يساوي الصفر، أي أن المؤسسة لا تحتاج إلى رأس المال العامل و بالتالي هي في حالة توازن أي أن موارد الدورة موجودة لتغطية الاستخدامات.

الحالة الثانية : إذا كان احتياج رأس المال أكبر من الصفر فهذا يعني عن وجود قيمة فائضة في قيم الاستغلال و القيم القابلة للتحقيق مقارنة بالديون قصيرة الأجل و بالتالي فان المؤسسة تحتاج إلى رأس المال العامل.

الحالة الثالثة : إذا كان احتياج رأس المال أصغر من الصفر فهذا يعني أنه لا يوجد احتياج للمؤسسة و إنما وجود فائض من الموارد و أي قيم الاستغلال و القيم القابلة للتحقيق تكون أصغر مقارنة بالديون قصيرة الأجل.

1- هزابة أحلام، المرجع السابق، ص 31-32.

3. الخزينة TRISORERIER TR:

يمكن تعريف الخزينة بأنها مجموعة الأموال التي في حوزتها طيلة مدة الاستغلال ، و تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا بمبالغ سائلة خلال دورة ما .
و بعبارة أخرى هي محصلة التدفقات النقدية الخارجة و الداخلة إلى المؤسسة في لحظة معينة ، و بالتالي فكل العمليات التي تؤثر على المؤسسات ماليا ستتعرض بالضرورة على الخزينة .
و تحسب الخزينة كما يلي و ذلك بطريقتين هما:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل

او

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

ونميز ثلاث حالات للخزينة و هي:

الحالة الأولى : إذا كانت الخزينة تساوي إلى الصفر أي أن المؤسسة لا تواجه مشكلة السيولة و وبذلك فهي قادرة على الوفاء في الوقت المناسب و كذلك فهي تعاني مشكلة تجميد السيولة و هذا يعني أن رأس مال العامل يساوي إلى احتياج رأس المال العامل .

الحالة الثانية : إذا كانت الخزينة موجبة أي تكون أكبر من الصفر فهذا يعني أن رأس المال العامل يكون أكبر من احتياج رأس المال العامل .

الحالة الثالثة : إذا كانت الخزينة سالبة ، أي تكون أصغر من الصفر فهذا يعني أن رأس المال العامل يكون أصغر من احتياج رأس المال العامل و هذا يدل أن المؤسسة لديها فائض في قيم الاستغلال و القيم القابلة للتحقيق مقارنة برأس المال العامل حيث استعانت المؤسسة بديون قصيرة الأجل لتغطية أصولها الثابتة .

وبذلك نميز حالتين يمكن للمؤسسة أن تشكل هدفها و ذلك من خلال:

رفع رأس المال العامل و بالتالي تخفض من احتياج رأس المال العامل من أجل تحقيق خزينة موجبة .
تخفيض من رأس المال العامل و الرفع من احتياج رأس المال العامل و ذلك من أجل تحقيق خزينة سالبة و لكن حتى تتحقق الحالة المثلى لدى المؤسسة يجب أن تحقق حالة الخزينة الصفرية .
و من خلال دراستنا للمؤشرات الثلاث يمكن القول أن:

رأس المال العامل هو مؤشر التوازن المالي في الأجل الطويل لأنه مرتبط بالقرارات الاستراتيجية للمؤسسة أي قرارات الاستثمار و قرارات التمويل .

بينما احتياج رأس المال العامل فهو مؤشر التوازن المالي في الأجل القصير بالقرارات الخاصة باستغلال الموارد حسب ما تتطلبه الاستخدامات .

أما الخزينة فهي مؤشر التوازن المالي القصير جدا و ترتبط وضعيتها بالقرارات التي يتخذها أمين الخزينة في توفير التمويل البنكي و في توظيف فائض السيولة.

ثانيا: التحليل المالي بواسطة النسب المالية:

بعد دراستنا لمؤشرات التوازن المالي من رأسمال العامل و احتياجات رأسمال العامل و الخزينة، و رأينا مساهمة كل مؤشر على حدى و من مدى مساهمتهم بشكل متكامل في توضيح و تحليل الميزانية ، نحاول في هذا المطلب تقديم طريقة أخرى تستعمل من كطرف المحللين الماليين في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة و هي طريقة التحليل بواسطة النسب المالية.

يبقى التحليل بالنسب المالية من أهم و أقدم وسائل التحليل المستخدمة في تشخيص المركز المالي للمؤسسة و الانتمائي للمؤسسات و الحكم على نتائج أعمالها و تقوم هذه الطريقة على فحص دقيق لأي مركز مالي من مراكز الميزانية المالية . بحيث أنه لا يقدم لنا معلومات كافية ووافية و لكن تظهر أهمية هذه المراكز خاصة إذا تمت المقارنة بغيرها من المراكز الأخرى للميزانية و من هنا يمكن تلخيص تعريف للنسب على أنها النسبة المميزة بمقدارين يعبر عنها إما بكسر أو بنسبة مئوية.

النسب :

أولاً: نسب هيكلية

ثانيا : نسب السيولة

ثالثا : نسب النشاط

رابعا : نسب المردودية

أولاً: نسب هيكلية :

تكتسي نسب التوازن المالي أهمية بالغة وذلك لأنها تبين الحالة المالية التي تعبر بها المؤسسة في فترة معينة و كذلك العلاقة الموجودة بين مختلف عناصر الأصول و الخصوم.

فهي تقدم صورة عن هيكل المؤسسة (الهيكل المالية) في وقت و زمن معين حيث تفسر العلاقة الموجودة بين مختلف عناصر الميزانية المالية من أصول و خصوم و هذا راجع إلى تفسير الوضعية المالية للمؤسسة الذي لا يكون إلا من خلال المقارنة بين سيولة عناصر الأصول و استحقاقه الديون وحساب هذه النسب هو التعبير عن أهمية كل عنصر من عناصر الميزانية¹.

1- مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية و التحليل المالي، دار أجنادين: عمان، 2006، ص312-316.

ثانيا : نسب السيولة:

تسمح مختلف النسب للمحلل المالي بتفسير التوازن المالي للمؤسسة في الأجل القصير و كذلك فترة الدفع للمؤسسة كما تعطينا فكرة عن حجم رأس المال العامل و مكونات الأصول المتداولة بالنسبة للديون قصيرة الأجل و لدينا:

- **نسبة السيولة العامة:** تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل انطلاقا من أصولها المتداولة حيث يجب على المؤسسة أن تحقق نسبة أكبر من الواحد؛
 - **نسبة السيولة المختصرة:** عند دراستنا للسيولة المختصرة نقوم بحذف قيم الاستغلال من الحساب و تستعمل فقط القيم القابلة للتحقيق و القيم الجاهزة التي توضح مدى قدرة الأصول المتداولة على الوفاء؛
 - **نسبة السيولة الآتية:** تعتبر هذه النسبة أكثر دقة في التعبير عن السيولة الموجودة لمواجهة استحقاقات الموردين على عكس السيولة المختصرة فهي تعبر عن الذمم المنتظرة في مهلة تحصيلها و هذا راجع إلى ظروف تحصيل الزبائن على عكس استحقاقية الموردين.
- ثالثا : نسب النشاط :**

- تعتبر هذه النسب ضمن مجموع النسب المعروفة فلها دور مكمل للنسب السابقة في التحليل مع الأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة و من بين هذه النسب لدينا :
- **نسب دوران المخزون :** تدل هذه النسب على عدد مرات تجديد المخزون و في حالة ضربها في 12 شهر تعبر بالشهور أما بالنسبة للأيام فتحسب ب 360 يوم حيث تقيس هذه النسب مدة دوران المخزون في المؤسسة و كل زيادة في هذه المرة تؤدي إلى زيادة في احتياجات رأس المال؛
 - **نسبة دوران المنتوجات تامة الصنع :** تدل هذه النسبة على مدة تصريف المنتوجات تامة الصنع؛
 - **نسبة مخزونات المواد الأولية :** تدل هذه النسبة على مدة تجديد المواد الأولية الخاصة بالمؤسسة موضوع الدراسة؛
 - **نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات :** هذه النسبة توضح عدد مرات تجديد المخزونات بالنسبة لنشاط المؤسسة؛
 - **نسبة مدة أو معدل دوران الزبائن :** توضح لنا هذه النسبة السياسة الاقتراضية للمؤسسة اتجاه و تبين هذه النسبة مدة الائتمان المفتوح للزبائن سواء بالأيام أو الشهور؛
 - **نسبة معدل دوران الموردين :** يؤثر هذا الحساب على موارد المؤسسة لأن قروض الموردين تشكل موارد هام بالنسبة للمؤسسة لتمويل دورة الاستغلال؛

- **نسبة دوران رأس المال :** تعبر هذه النسبة عن سرعة دوران رأس مال المستثمر في المؤسسة¹.

رابعاً: نسب المردودية "الربحية" :

المردودية هي تلك الميزة التي تخص رؤوس الأموال أو الممتلكات في تحقيق رصيد يسمى أحياناً ربحاً أو عائداً و أحياناً أخرى بالفائض فالمردودية عبارة عن النتيجة المتحصل عليها من تصرف اقتصادي إذ أن المؤسسة باعتبارها مركز إنتاجي أساسي للثروة حيث تستخدم في نشاطها مجموعة من المدخلات التي هي عوامل الإنتاج و بذلك يستوجب على هذه العوامل ، توفير تعويضات و التي تسعى من ورائها لتحقيق إنتاج يسمى بتحقيق أقصى ربح.

فحسب مردودية المؤسسة أو العائد من وراء استخدام وسائل الإنتاج بالعلاقة بين ما حققته من نتائج و بين ما استخدمته من وسائل ، ومن هذا التطور نلجأ إلى حساب نوع آخر من النسب هو نسب المردودية أو الربحية.

نسبة مردودية النشاط: يتم مقارنة رقم الأعمال الصافي أو النتيجة أو نسبة التمويل الذاتي بمبلغ الموارد الموضوعة تحت تصرف المؤسسة و هذا من أجل تقييم مردودية المؤسسة و لدينا :

أ - **نسبة هامش الاستغلال :** حيث تستعمل هذه النسبة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على التحكم في العناصر التي لها علاقة مع تكلفة؛

ب - **نسبة الهامش الصافي :** تعبر على مدى قدرة المؤسسة على التحكم في جميع النفقات المتعلقة بالنشاط المعني؛

ت - **نسبة رأس المال المتداول :** تبين مدى مساهمة رأس المال في تحقيق رقم الأعمال الصافي و مدى تغطية الأصول المتداولة برقم الأعمال؛

ث - **نسبة رأس المال الخاص :** تبين هذه النسبة مدى مساهمة رأسمال الخاص في تحقيق رقم الأعمال.

نسبة المردودية الاقتصادية : تقيس لنا المردودية الاقتصادية كفاءة استخدام الأصول الثابتة بالمؤسسة و ذلك بمقارنة بين هذه الاستثمارات و النتائج المحققة على هذا يمكن حساب المردودية الاقتصادية بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية المالية : تقيس لنا المردودية المالية كل رؤوس الأموال الموظفة و ذلك بمقارنتها بالنتائج المحققة و بذلك تبين على مردودية المؤسسة لصاحبها و تقدر هذه النسبة بدلالة الأموال المستثمرة.

1- نفس المرجع السابق، ص 312-316.

تمهيد:

تواجه البنوك مخاطر متعددة نذكر منها المخاطر الائتمانية، التي تعتبر من أصعب المخاطر التي تتعرض لها، لذلك حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على كيفية تقييم التحليل المالي للمخاطر، باعتباره أداة للكشف وتقييم الوضع المالي لطالب الائتمان، مما يساعد البنك على التنبؤ بالمخاطر التي يمكن أن يقع فيها.

المبحث الأول: ماهية المخاطر الائتمانية:

على الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه، وتاريخ استحقاقه، ونوع الضمان المطلوب من عميل إلى آخر إلا أن الخطر موجود دائماً بالقرض الممنوح ويعد من أبرز المخاطر التي تعترض نشاط البنوك، وضمن هذا المبحث نتناول مفهوم المخاطر الائتمانية وأهم صورها ومصادرها:

المطلب الأول: ماهية وصور المخاطر الائتمانية:

أولاً: مفهوم المخاطر الائتمانية:

تناولت الدراسات الاقتصادية المخاطر المصرفية بتحليلها والتنبؤ بها، الأمر الذي من شأنه أن يساعد البنك على اتخاذ قرارات موضوعية، وتعرف المخاطرة بصفة عامة على أنها حالة انحراف معاكسة عن نتيجة متوقعة يترتب عنها تكبد أذى أو ضرر أو خسارة.

وتحديداً في المجال المصرفي تعرف المخاطر البنكية على أنها احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة أو تذبذب العائد على استثمار معين وهو ما يؤثر على تحقيق أهداف البنك المرجوة . ومن المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف هي المخاطر الائتمانية والتي يقصد بها: المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية⁽¹⁾ .

كما تعرف مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان⁽²⁾.

1- حمزة محمود الزبيدي: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 174.

2 -إبتهاج مصطفى عبد الرحمن: إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص: 444.

و قد عرف الاقتصادي *Gerhard Schroeck* مخاطر الائتمان:

بالمخاطر التي تنشأ عن عدم الدفع أو إعادة جدولة المدفوعات في أي موعد من مواعيد الاستحقاق أو من الأحداث المرتبطة بالتغيرات الناجمة في نوعية الائتمان والتي تؤدي إلى خسارة البنك، وأن خسائر الائتمان هي عنصر يمكن التنبؤ به من عمليات الإقراض⁽¹⁾.

وعليه فإن المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

ثانياً: صور المخاطر الائتمانية

هناك وجهات نظر كثيرة في تفسير المخاطر الائتمانية وتحديد مصدرها، والمخاطر الائتمانية تنشأ بسبب حالات العسر المالي التي يتعرض لها العميل (الفرد أو شركة الأعمال) والتي تحد من قدرته في التسديد سواء لأصل الائتمان أو فوائد أو الاثنين معاً، إن عدم قدرة العميل على التسديد إنما هو وليد عدة مسببات، فقد ترجع إلى العميل ذاته أو إلى نشاطه أو بسبب العميلة التي منح من أجلها الائتمان أو نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعمل والبنك أو بسبب البنك الذي يمنح الائتمان ولربما تعود أيضاً إلى الغير.

وما يجب أن نؤكد عليه أنه رغم اهتمام إدارة الائتمان بالمخاطر الائتمانية كحالة فإنها تهتم أيضاً بصور هذه المخاطر والتي يمكن أن تحددها فيما يلي وفقاً لمصدرها⁽²⁾:

1- المخاطر المتعلقة بالعمل :

وترتبط هذه المخاطر بالعناصر الرئيسية التي تمثل جدارته الائتمانية⁽³⁾.

وتتمثل في مدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وسبب حاجته إلى الائتمان والغرض من هذا الائتمان.

1-GERHARD SCHROECK :**Risk Management and value creation in financial institution**, John Wiley & Sons, Canada, 2002, p 17.

2- حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص: 179

3- أحمد غنيم: **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك**، (د د ن)، 2002، ص: 73.

2- المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل:

إن ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، إذ المعروف إن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

3- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:

تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل فمثلا مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية يختلف عنه بضمانات عقارية كما وهناك عدة عوامل داخل الضمانات ذاتها تزيد من المخاطر أو تقلل منها.

4- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:

ترتبط هذه المخاطر بالظروف التي تخرج عن إرادة كل من العميل المقترض والبنك المقرض، والتي يصعب التنبؤ بها عند اتخاذ القرارات، كما ترتبط هذه المخاطر عادة بالمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها⁽¹⁾.

5- المخاطر المتصلة بأخطاء البنك:

ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل ومتابعته والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المطلوبة، ومن الأخطاء التي تحصل والتي تسبب درجة من المخاطر وتزيد المخاطر الائتمانية هي عدم قيام البنك بحجز ودائع العميل، والتي تم وضعها كضمان لتسهيلات الائتمانية وقيام العميل بسحب هذه الوديعة.

6- المخاطر المتصلة بالغير:

وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثر العميل طالب الائتمان، وكذلك البنك الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم مثل إفلاس أحد عملاء البنك ذات المديونية العالمية.

1- المرجع نفسه، ص74.

المطلب الثاني : مصادر المخاطر الائتمانية:

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى مخاطر خاصة ومخاطر عامة، وفيما يلي نعرض كل منهما :

أولاً: المخاطر الخاصة (المخاطر الغير النظامية):

يقصد بالمخاطر الغير نظامية هي تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة المصرفية، والأخطاء الإدارية والاضطرابات العمالية، وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية والسوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك مانح القرض في الأجل المتفق عليه.

كما يقصد بالمخاطر الغير نظامية على أنها تلك المخاطر التي تتعرض لها شركة معينة أو قطاع اقتصادي معين، من غير أن ينعكس تأثيرها على باقي الشركات أو القطاعات الاقتصادية وتشمل كل من المخاطر: السيولة، الإدارة، الرفع المالي وهذه المخاطر يمكن تجنبها والتقليل منها من خلال عمليات التنويع.

ثانياً: المخاطر العامة (المخاطر النظامية):

يقصد بالمخاطر النظامية جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض، بصرف النظر عن ظروف البنك المقترض وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها، ومن الأمثلة على تلك المخاطر نذكر مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التغير في أذواق العملاء مخاطر التضخم، مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية⁽¹⁾.

كما هي مختلف المخاطر التي تصيب كل الاستثمارات في السوق وذلك بفضل وتأثير مجموعة عوامل مشتركة اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، تؤثر بشكل مباشر في النظام الاقتصادي ككل دون أن يكون للإدارة و متخذي القرارات أي قدرة في تحديدها أو تجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها⁽²⁾.

القول أن المخاطر الخاصة تحدث نتيجة لعوامل داخلية، تؤثر على قدرة البنك وهو ما يتطلب منه التنبؤ بها وتوقع حدوثها مستقبلاً، ويمكن التقليل أو التحكم فيها عن طريق التنويع على

1- محمد داود عثمان: إدارة وتحليل الائتمان و مخاطره، دار الفكر، عمان، الأردن، 2013، ص: 217.

2- حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص: 166.

عكس المخاطر العامة التي تؤثر على حركة السوق ككل، ويصعب على البنك السيطرة عليها والتنبؤ بها مستقبلاً ومواجهتها، وبالتالي لا يمكن تجنب المخاطر العامة بالتنوع.

فالنصيب الأكبر للمخاطر الكلية يعود إلى المخاطر النظامية وجزء من المخاطر الغير نظامية ويمكن توضيحها بالمعادلة التالية:

$$\text{المخاطر الكلية} = \text{المخاطر النظامية} + \text{المخاطر الغير نظامية}$$

المطلب الثالث : أنواع المخاطر الائتمانية

إن خطر الائتمان يمكن أن يحدث كنتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة ناجمة في الأساس من عدم قدرة العميل على السداد والعجز الكلي، ويترتب على ذلك آثار سلبية على البنك وسمعته المصرفية وبالتالي معاملاته المالية، ونعرض فيما يلي إجمالاً أهم صور مخاطر الائتمان التي تعترض النشاط المصرفي⁽¹⁾.

♦ **مخاطر السيولة:** ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال البنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة البنك على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة نجد:

✓ ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق ؛

✓ سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة؛

✓ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية ؛

✓ تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال⁽²⁾ .

1 - مفتاح صالح، معارفي فريدة: المخاطر الائتمانية تحليلها - قياسها - إدارتها والحد منها، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السنوي

السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 16- 18 افريل- 2007، ص ص: 4-5.

2 - حسين بلعجوز، " إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها "، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة- مخاطر-تقنيات، جامعة جيجل ، يومي 6-7 جوان 2005، ص: 7.

♦ **مخاطر التسعير:** يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين واجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي⁽¹⁾.

♦ **المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل:** من الأهمية في منح البنك لتسهيلات ائتمانية أن تتناسب فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، الهدف من التمويل، وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل . ويتمثل دور البنك في جعل فترة التسهيل متوازنة بمعنى ألا تكون قصيرة مما يشكل اختناقات أو طويلة تؤثر على اتجاه العوائد المتوقعة، وعموماً ألا توجه لتمويل أنشطة ذات مردود سريع لآجال متوسطة أو طويلة كما يتعين على البنك أن يركز الرقابة على نشاط العملاء الجدد ووضعيتهم المالية.

♦ **مخاطر تقلب أسعار العملات :** تتمثل مخاطر العملة في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة .

♦ **مخاطر التنفيذ:** من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز البنك على تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم) بصفة يومية، وأن أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو النقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة⁽²⁾ .

♦ **مخاطر الأخطار والتبليغ:** لضمان سلامة تنفيذ الموافقة بالقرار الائتماني يجب أن يتم الإبلاغ بشقيه الداخلي (أقسام وإدارات البنك) والخارجي (العميل) على جميع شروط عقد منح الائتمان

1 - مفتاح صالح، معارفي فريدة، المرجع السابق، ص 06.

2 - سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص: 153.

وبوضوح تام دون إغفال أي شرط، وذلك بخضوع الإبلاغ الداخلي لرقابة بشكل مركزي، وان الانحراف عن تنفيذ الموافقة الائتمانية بشروط إبلاغ دقيقة يترتب عليها مخاطر كبيرة .

♦ **مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان** : عادة ما يواجه البنك في منح الائتمان مخاطر ناجمة عن عدم الفحص والتفتيش الدوري لقسم الائتمان والوقوف على الثغرات التي تمثل ظاهرة متكررة كالقروض المتعثرة المستحق الوفاء بها، وعدم التركيز بدرجة كبيرة على مرحلة ما قبل منح الائتمان لتحليلها ودراسة أسبابها ومراجعتها داخليا وبشكل دوري .

♦ **مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات** : إن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة قصيرة على منحه ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية فترة السداد ومن ثم فإن الحكم على الأداء خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية وهو ما يتطلب الوقوف على: ✓ عدم تجاوز الزيادات المقترحة نسبة معينة من التسهيل الائتماني في كل مرة، ولتكن 25 % مثلا كحد أقصى .

✓ ألا تقل الفترات بين منح التسهيلات والزيادة عن ستة شهور ويشترط وجود مبررات قوية؛

✓ يمنع زيادة التسهيلات قبل التأكد بشكل مرضي من حسن الأداء للتسهيلات القائمة؛

✓ يجب مراجعة الزيادات أثناء السنة المالية على البيانات المالية المعتمدة في نهاية العام⁽¹⁾؛

✓ يمنع استخدام الزيادات في سداد المتأخرات؛

✓ تجنب مضاعفة التسهيلات عند التجديد حتى لو كان السبب قصور الدراسات عند المنح.

♦ **مخاطر تبادل المعلومات** : أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان (في قطاع الائتمان والتسويق، مخاطر الائتمان، معالجة القروض) أو بالفروع بين مسؤولي الحسابات يمثل أهمية كبيرة في تحديد حجم المخاطر المحتملة والتنبؤ بها وهو ما يساعد على قياسها والتحكم فيها بشكل نسبي .

♦ **مخاطر المعالجة لأصول وفوائد الديون غير المنتظمة**: إن المعالجة المبكرة لفوائد ديون غير منتظمة يساهم بدرجة كبيرة في التخفيف من الآثار المستقبلية لزيادات المديونية وتظهر هذه الأهمية عند نشر ميزانية البنك الربع سنوية التي تبين وجود سوق أوراق مالية نشيطة وأن

أي انخفاض في الأرباح سيكون بفترات متقاربة، وهو ما يتطلب من البنوك التجارية الالتزام بتعليمات البنك المركزي في تجنب الفوائد وتكوين المخصصات .

♦ **مخاطر الربحية مقابل الأمان:** كما سبق الإشارة إلى أنه كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان، فارتفاع المخاطر يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة محفظة قروض البنك وزيادة الأرباح تؤدي إلى النمو السريع للمخاطر والنتيجة أن خطر الربحية ينعكس على الجودة (1).

♦ **مخاطر عدم القدرة على السداد:** تعد المخاطر الكاملة للائتمان وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة، ومن أهمها: **خطر بشري:** ويتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناء على سمعته وجدارته الائتمانية.

خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك: أين يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء معلومات عن شخصيته لأجل الحصول على ائتمان أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية (2).

♦ **مخاطر السوق:** ترتبط هذه المخاطر بالوضع السوقي والتنافسي لمنتجات العميل ويركز البنك على مختلف المصادر المالية المتاحة للعميل وتحليل أدائه خلال ثلاثة سنوات السابقة وبناء افتراضات مستقبلية حول أدائه، ويركز البنك في تحليله على تجنب تمويل المنتجات الجديدة، أو المتاجرة في منتجات تزيد عن حاجة السوق .

♦ **مخاطر تآكل الضمانات:** عادة ما يركز البنك في منح الائتمان للعملاء والمؤسسات طلب ضمانات قوية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد بشكل كامل ويركز البنك على المتابعة والتقييم الدائم لحجم الضمانات تقاديا لمخاطر انخفاض قيمتها، ويكون عموماً تركيزه على تقديم الضمانات التالية:

1- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد-إدارات-شركات-بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص:244.

2 - المرجع نفسه، ص: 245.

العقارات ، الأوراق التجارية، الأوراق المالية، التنازلات⁽¹⁾ .

♦ **مخاطر التركيز:** تحرص البنوك على تخفيض المخاطر في محفظة قروضها وتحقيق درجة جودة مثلى ويتجه الاهتمام إلى مخاطر التركيز التالية :

• **العملاء:** عند منح الائتمان يكون التركيز من طرف معتمدي القرار الائتماني على حجم المخاطر المتوقعة كجزء لا يتجزأ من الدراسة الائتمانية بحيث يجب أن يكون توزيع المحفظة الائتمانية سواء على عدد العملاء أو على قطاعات السوق بشكل جيد في حدود دنيا أو قصوى.

♦ **النشاط:** في توزيع المحفظة الائتمانية يجب التركيز على وضع حد للإقراض لكل نشاط فرعي والالتزام بالأسقف الائتمانية لكل قطاع ، والتقيد بتعليمات السلطات الرقابية .

♦ **الضمانات:** يتعين على البنك عدم التركيز على نوع واحد من الضمانات والاعتماد عليها في منح الائتمان لتفادي تراجع وانخفاض قيمتها مستقبلاً.

♦ **الاستحقاقات:** إن تركز استحقاقات التسهيلات يعتبر من المخاطر الكبيرة على مركز السيولة ويتعلق الأمر بالإعتمادات المستندية وخطابات الضمان ومختلف الالتزامات الخارجية .

♦ **المخاطر السياسية والقانونية:** يعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسؤولين بالإقراض متابعتها وإن عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطراً حقيقياً على صناعة خدماتها المصرفية، ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها، وأيضاً ما يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي بالدولة⁽²⁾.

1 - عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ أحمد جودة: إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص: 283.

2-إبتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية: الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص: 449.

المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية وعلاقتها بالتحليل المالي

للدراة المالية أهمية كبيرة في البنوك، إذ تقوم البنوك بقراءة المركز المالي لطالب الائتمان واستخلاص النتائج الضرورية، فيما يتعلق بوصفها الحالي والمستقبلي ومدى قدر طالب الائتمان الوفاء بالالتزامات، وبالتالي استنتاج نقاط ضعفها وقوتها والتي تساعد على تحديد قرارها النهائي كما يمكن وصفه بالقرار الرشيد، المتمثل في منح الائتمان أو لا، ومن أهم الخطوات والأساليب التي تستخدم في تحليل وتقييم المعلومات الموجودة في القوائم المالية هي النسب المالية.

المطلب الأول: أهمية استخدام التحليل المالي لتقييم المخاطر الائتمانية

تحتاج دوائر الائتمان إلى توفر مجموعة من مصادر المعلومات التي تتناسب مع توعية القرارات الإدارية الرشيدة، من هذا المنطلق تمثل اليوم المعلومات المالية من أولويات هذه المصادر وذات أهمية في هذا المجال خاصة عند إصدار القرارات الائتمانية لما لها من تأثيرات جانبية، ومادام أن القرارات الائتمانية تتخذها البنوك، فإن ذلك يطلب توفير معلومات مالية موثوق بها عن المركز المالي للعميل، لذا ظهرت الحاجة في الوقت الحاضر إلى أدوات التحليل المالي للإجابة على كثير من الأسئلة المتعلقة بسلامه وربحية التسهيلات الائتمانية وأنواعها وأحجامها وفتراتها الزمنية المناسبة وهذا يتطلب القيام بعمليات التحليل باعتبارها أهم المصادر التي يستند إليها البنك قبل منح التسهيلات الائتمانية للتقليل من مستوى المخاطرة التي يمكن التعرض لها ولترصيد الائتمان، وتوجيهه والسيطرة على أي من أثارها الجانبية السلبية وتتلخص أهمية استخدام التحليل المالي فيما يلي:

- ✓ تقييم الوضع المالي والوضع النقدي لطالب الائتمان؛
- ✓ يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء التشغيلي لطالب الائتمان من خلال تقييم فعل الاستثمار والتمويل لديه؛
- ✓ يساعد التحليل المالي إدارة الائتمان في البنك التجاري في رسم أهدافها وسياستها، وبالتالي يضمن لها الدقة في إعداد الخطط الائتمانية الأزمة؛
- ✓ من خلال التحليل المالي يمكن اكتشاف القروض الاستثمارية الجديدة لطالب الائتمان؛
- ✓ يمكن التحليل المالي من خلال نتائجه في التنبؤ باحتمالات تعرض العميل إلى ظاهرة التعثر أو الفشل وما تسببه من خسائر ناتجة عن عمليات الإفلاس والتصفية؛
- ✓ يساعد التحليل المالي إدارة الائتمان في تحديد المشاكل التقنية والاقتصادية والمالية والمساعدة في تقديم الحلول الخاصة لعالجتها.

المطلب الثاني: كيفية و أساليب تسيير المخاطر الائتمانية

يقصد بتسيير المخاطر على أنها مجموعة الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى تحسين أرباح البنك وتقليل الخسارة إلى أدنى مستوياتها، وذلك بتحديد نوعية هذه المخاطر وقياسها والعمل على إعداد الإجراءات الكفيلة بالرقابة عليها⁽¹⁾.

تعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث على الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان، وكذلك التركيز على الأسلوب الوقائي من طرف إدارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر، أو على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث مخاطر أين يتطلب مواجهة آثارها السلبية على البنوك .

أولاً: الاستعلام المصرفي

قبل منح البنك الائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية، ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقاً للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر:

1- إجراء مقابلة مع طالب القرض: إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعته، ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية، وهو ما يساعد مسؤول إدارة الائتمان على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الائتمان الممنوح⁽²⁾.

2- المصادر الداخلية من البنك: يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصاً إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال:

- الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيته إذا ما كان دائناً أو مديناً والتي تحدد طبيعة علاقته مع البنك؛
- الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه؛

1 - نعيمة بن العامر، المخاطرة والتنظيم الاحترازي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي واقع وتحديات —جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 14-15 ديسمبر، 2004، ص: 470.

2- إبتهاج مصطفى عبد الرحمن: إدارة البنوك التجارية، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص: 450.

- التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها .

3-المصادر الخارجية للمعلومات: تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية وقدرتهم على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر⁽¹⁾.

4-تحليل القوائم المالية: هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات لإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معني؛ وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد⁽²⁾.

ثانيا: الأسلوب الوقائي

لأجل الوقاية من مخاطر التعثر قبل حدوثه، تلجأ إدارة الائتمان إلى متابعة الائتمان الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه وذلك بالتركيز على العناصر التالية:

1- طلب الضمانات المالية: تقاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة الائتمان إلى تقييم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب، وتعد من أهم وأنجع الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل؛ حيث يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم وعادة ما يركز البنك على نوعين من الضمانات:

أ-الضمانات الشخصية: هي تعهد والتزام شخصي من طرف المقترض تكفل سداد قيمة القرض والفوائد وبذلك فهي تعبر عن الأمان في تغطية القرض وتضم:

ب-الضمان الاحتياطي: هو التزام مكتوب من طرف شخص معني يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين على التسديد، والأوراق التي يجري عليها هذا النوع هي السفتجة، السند والشيكات.

1- ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 451.

2-ليازيدي نبيلة: تسيير مخاطر السيولة البنكية على مستوى البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماجستير في علوم

التسيير (غير منشورة)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2015، ص ص: 64، 65.

ج- **تأمين الاعتماد:** هو شكل من أشكال الضمانات الشخصية الذي ينطوي على ضمان تقدمه مؤسسة التأمين لحساب المستفيد لتغطية خطر عدم السداد، كون أن تغطية الائتمان احتمالياً ذلك ما يجعله موضع تأميني⁽¹⁾.

د- **الضمانات الحقيقية:** تركز هذه الضمانات على الشيء المقدم موضوع الضمان من السلع والتجهيزات والعقارات، وتقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض وتأخذ شكل الرهن العقاري والرهن الحيازي، وعموماً ينبغي على البنك عند تحديد الضمان أن يأخذ بعين الاعتبار:

- أن تكون قيمة الضمان ذات ثقل كبير خلال فترة الائتمان.

- كفاية الضمانات لتغطية القرض مع الفوائد والعمولات الأخرى⁽²⁾.

2- **الحد من المركز الائتماني:** يقصد بالمركز الائتماني توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظراً لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين، وهو ما يشكل مخاطر ينبغي الحد والتقليل منها من خلال:

✓ طلب الضمانات عند تقدير حجم المخاطر هي من الأمور الأساسية لأن الضمانات الحقيقية لا يتم التوصل إليها إلا بعد تحصيل تلك القيمة.

✓ كفاية رأسمال البنوك التجارية باعتباره النظام الوقائي المتفق عليه دولياً لجنة بازل للملاءة المصرفية.

ويتطلب أن يسبق البحث في كفاية رأس المال حساب سليم وكاف للمخصصات مما يكفل جودة الأصول القائمة⁽³⁾.

الكفاءة في إعداد السياسة الائتمانية: بهدف الوصول إلى سياسة ائتمانية سليمة وتجنب مخاطر التعثر على إدارة البنك تكثيف تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم وكفاءتهم وهو ما يساعد على وضع أهداف وخطط سليمة ومنه تحديد مستوى المخاطر المحتملة وتسييرها وفق معايير ومقاييس نظامية.

1 - M.Remilleret :les suretes du crédit et Clet Banque, Paris 1983, p p 17-18.

2- سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 89.

3- Ammour benhalim : pratique des techniques bancaire, édition Dahleb Alger ,1997, P 58.

ثالثاً: الأسلوب العلاجي

ويتمثل في استعمال طرق وتقنيات لتسيير المخاطر والتخلص منها، ويقوم هذا الأسلوب على التحصيل الائتماني: بهدف استرداد البنك للائتمان الممنوح في ظروف مناسبة، وتقاديا لحدوث خسائر يلجأ البنك إلى إتباع سياسة تحصيل مستحقاته على العملاء وذلك بتنظيم آلية منح الائتمان، ووضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقروض وفوائده في الآجال المحددة، ويعتمد في تنظيم هذه الوظيفة على :

✓ إعداد وسائل تكشف حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية؛

✓ الاستمرارية في متابعة ومعالجة الائتمان؛

✓ وضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة أكبر حصيلة ممكنة من المستحقات.

المطلب الثالث : تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية

إن البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقاً، وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة ونحاول توضيح أهم الطرق المستعملة بكثرة من طرف البنوك وهي:

- طريقة النسب المالية.

- طريقة التتقيط.

طريقة النسب المالية:

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحيته، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها، وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها، والتي تساعد على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا⁽¹⁾.

وأولى الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمنظمة إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية.

1- سليمان ناصر، المرجع السابق، ص: 80.

ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل ⁽¹⁾، تحليل مالي عام ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة، وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض، ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي ⁽²⁾، وتقدم على سبيل المثال لا الحصر بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

1- النسب الخاصة بقروض الاستغلال:

عندما يواجه البنك طلباً لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبراً على دراسة الوضع المالي لهذه المنظمة طالبة القرض، ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان، ومن بين هذه النسب ما يلي:

- نسب التوازن المالي، ويتم حساب رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة.
- نسب الدوران وتتكون من ثلاثة نسب هي: دوران المخزون، سرعة دوران الزبائن وسرعة دوران المورد.
- نسبة السيولة العامة.

2- النسب الخاصة بقروض الاستثمار: عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات، فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، وبالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال، لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض، ومن أهم هذه النسب هي:

- التمويل الذاتي، التمويل الذاتي/ديون الاستثمار لأجل، نسبة المديونية.
- التقييم المالي للمشروع الاستثماري، وهذا من خلال الطرق التالية:
- طريقة صافي القيمة الحالية VAN ، طريقة معدل العائد الداخلي TRI ، طريقة فترة الاسترداد PR طريقة مؤشر الربحية IP ⁽³⁾.

ثانياً : طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي

هي آلية للتنقيط تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليحدد الخطر بالنسبة للبنك ⁽¹⁾، والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزيائنه

1- عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة: إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 1999، ص 251.

2- حمزة محمود الزبيدي: إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان 2000، ص 210.

3- المرجع نفسه، ص 212.

قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها، وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي، وتطورت تدريجياً في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات: محللين، منظمات قرض وخبراء محاسبين.

وتهتم منظمات القرض كثيراً بهذه الطريقة لأنها أكثر اتقاناً مقارنة مع طريقة النسب المالية ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصاً في القروض الاستهلاكية.

أولاً: حالة القروض الموجهة للأفراد يعتمد القرض التقني بصفة عامة على التحليل التمييزي والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقاً من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقاً، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها، وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.

- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

2- حالة القروض الموجهة للمنظمات: يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين:

مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقاً للمعايير التالية⁽²⁾:

✓ تاريخ تأسيس المنظمة.

✓ أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة.

✓ مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية.

✓ رقم أعمالها المحقق.

✓ نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها.

✓ رأسمالها العامل وطبيعة نشاطها.

1- محمد بن بونيان و يوسف صوار: **محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التقني** —دراسة حالة البنك الوطني الجزائري سعيدة-، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونية الأردنية، عمان، أيام 06/00 أبريل 2117، ص: 2.

2- محمد بن بونيان و يوسف صوار، المرجع السابق، ص: 3-4.

خلاصة:

اتضح لنا من خلال هذا الفصل أن المخاطر الائتمانية هي أكبر خطر يواجهه البنك وهاته المخاطر هي الهاجس الأكبر والمتسبب الرئيسي في إفلاس البنوك، وللتقليل من هذا النوع من المخاطر كان لازماً على البنوك والمؤسسات على حد سواء استخدام طرق وتقنيات التحليل المالي لإدارة مخاطرها الائتمانية، التي تتعدد بتعدد أسبابها ومصادرها. للتحليل المالي أهمية كبيرة للبنوك وللعلماء، فهو يعكس الوضعية المالية للعمليات من جهة، ويساعد البنوك على اتخاذ قرارات منح القروض من عدمها، عن طريق استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

تمهيد:

تجسيدا للمفاهيم النظرية التي تطرقنا إليها في الفصل السابق، اخترنا القيام بتريص في أحد البنوك الجزائرية وهو البنك الوطني الجزائري وذلك حتى يتسنى لنا معرفة إجراءات وآلية تسيير منح القروض من طرف البنوك الجزائرية و تجسيدها في الواقع التطبيقي.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في الأول منه إلى تقديم عام حول البنك الوطني الجزائري وهيكله التنظيمي، والمبحث الثاني تناولنا فيه نقاط نذكر منها:

التعريف بوكالة المسيلة وهيكلها التنظيمي.

أما المبحث الثالث فكان حول دراسة ملف منح قرض استثمار و قرض استغلال وتندرج تحته المطالب التالية:

المطلب الأول: تقديم ملف قرض و طرق تحليله من طرف البنك.

المطلب الثاني: دراسة ملف قرض استغلال و قرض استثمار باستخدام التحليل المالي.

المطلب الثالث: الدراسة المستقبلية للمشروع.

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

هناك عدة تعاريف للبنك الوطني الجزائري، لكن بصفة عامة نقول، يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال، كما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.

المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها و التشريع التجاري و التشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها. على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك و من خلال المادة السابعة، سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة و يمكن أيضا إن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله و الذي أشرنا إليه أعلاه.

و تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، حسب القانون الأساسي فان جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل كبنك ودائع قصيرة و طويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال و الاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة، التجارة، الزراعة... الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل. كما انه من الممكن أن تقوم بـ:

- إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية.
- تمويل التجارة الخارجية.
- قبول الودائع بكل أشكالها.
- إعطاء قروض و تسبيقات بدون أو بضمانات .
- التدخل في العمل المصرفي الآني أو الآجل.
- العمل كمراسل للبنوك الخارجية.

- الإمضاء، خصم و شراء أو اخذ في محفظة كل الأوراق التجارية و كل السندات كسندات الخزينة العمومية...الخ. و حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأى بنك تجاري إلا انه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي و القروض و هذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

و في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا 88-01 و 88-03 و 88-04 ل 12 جانفي 1988 و قانون 88-119 ل 21 جوان 1988 و قانون 88-177 ل 28 سبتمبر 1988 و بالقانون التجاري.

و بقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري و بالاختصار ب و ج و بقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شي غيفارة و حددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري. و ينقسم رأسمال البنك الوطني الجزائري و الذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دج مقسم إلى ألف سهم بقيمة كل سهم مليون دج و مقسمة بين :

- حصة من 1 إلى 350 مكتب فيها من صندوق المساهمة " وسائل الإنتاج
- من 351 إلى 700 حصة مكتب فيها من صندوق المساهمة " المناجم، المحروقات " .
- من 701 إلى 900 حصة مكتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات الغذائية".
- من 901 إلى 1000 حصة مكتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات المختلفة .

تعريف البنك الوطني الجزائري (BNA)

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم SOCIETE PAR ACTION تم إنشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري و بالضبط في 1966/06/13 حيث أنه في عهد الاستعمار كانت في الجزائر بنوك أجنبية التي كانت تمارس نشاطها في الجزائر وهي:

- القرض الصناعي و التجاري CIC .

- بنك باريس و الدول الهولندية BPPB

- البنك الوطني من أجل الصناعة و التجارة في الجزائر BNCIA

- القرض الجزائري التونسي CFAT

و قد توسع البنك كثيرا و اتسعت فروعه حيث تم تأسيس البنك الوطني الجزائري بالمدينة وفقا لقانون 88-01 بتاريخ 1988/01/12 وتم إدراج ذلك في القانون التجاري الجزائري وفقا لقواعد خاصة مطبقة

على البنوك والقرض و تم تعديل هذا القانون و كان آخر تعديل في 12/04/1993 رقم 93-08 وتم إبراز القوانين في نصوص و مقررات خاصة بالبنوك.

كما أن البنك الوطني الجزائري يقوم بنشاطات عديدة لكونه بنك للوديعة و أيضا يقوم بعمليات التبادل والقروض في اطار تشريعات وأنظمة منصوص عليها كذلك يقوم باستقبال ودائع ورؤوس أموال مقدمة من طرف الأفراد وللبنك تسمية خاصة وهي البنك الوطني الجزائري والذي تم كتابته في شكل مبسط (ب-و-ج) (BNA).

حيث أن هذه التسمية تتواجد في جميع الوثائق المتعلقة بالبنك كالوسائل والفواتير والإعلانات كما أن هذه التسمية تتبعها شركة أسهم SOCIETE PAR ACTION وحددت مدة حياة هذه المؤسسة بـ 99 سنة وهي ثابتة و ليبدأ الحساب بداية من اليوم الذي تم الحصول فيه على رقم خاص بالسجل التجاري ، في شهر جوان 2009، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14 600 مليار دينار جزائري الى 41 600 مليار دينار جزائري.

التسمية: البنك الوطني الجزائري BNA Banque national d'Algerie

الصفة القانونية: شركة مساهمة؛

رأس المال الاجتماعي 41,600 مليار دينار جزائري

المقر الاجتماعي: 8 شارع شي غيفارة، الجزائر.

النشاط: تقديم الخدمات البنكية وتمويل مختلف قطاعات النشاط لاسيما قطاع المحروقات، قطاع الحديد والصلب قطاع النقل، قطاع مواد البناء، وكذا قطاع الخدمات.

شبكة الوكالات: 211 وكالة حتى نهاية 2017 ، 17 مديرية جهوية للاستغلال.

المطلب الثاني: أهداف و أهم نشاطات البنك الوطني الجزائري

أهداف البنك الوطني الجزائري

للبنك الوطني الجزائري جملة من الأهداف أهمها ما يلي:

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية؛
- إدخال تقنيات و وسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية وتطوير الأنظمة المعلوماتية والاتصال؛

- ترقية العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض و جذب الودائع...إلخ؛

- احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي؛

- لعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية؛

- تقديم الوسائل المادية والتقنية حسب الاحتياجات ؛

- تحقيق أكبر ربح ممكن، وذلك بتقديم خدمات مصرفية جديدة؛

- تسهيل تنمية الإصلاحات الاقتصادية بين الجزائر؛

بهدف تحقيق التوازن المالي وسعيا منه لتقليص خطر تركيز محفظته، يتعامل البنك الوطني الجزائري مع

عدة زبائن، حيث عمد لتمويل مختلف القطاعات كما قام أيضا بتوزيع أمواله على فترات متباعدة بينا لأجل

القصير و المتوسط من جهة و بين التمويل المباشر (قروض الصندوق) و التمويل غير المباشر

(قروض التوقيع) من جهة أخرى.

أهم النشاطات و مساهمات البنك الوطني الجزائري:

في الجزائر

- صندوق ضمان الودائع البنكية؛
- معهد التكوين البنكي؛
- شركة الخدمات و التجهيزات الأمنية؛
- شركة النقد الآلي و العلاقات التلقائية بين البنوك؛
- الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات؛
- شركة الجزائر للتسوية؛
- شركة الاستثمار الفندقية؛

- المعهد الجزائري للدراسات المالية العليا؛
- صندوق ضمان قروض الاستثمار؛
- مركز المقاصة البيبنكية المسبقة؛
- شركة ضمان القروض العقارية؛
- شركة تسيير بورصة القيم المنقولة؛
- شركة الاستثمار المالي؛
- صندوق التضامن المتبادل لضمان خطر القروض / المرقين الشباب؛
- صندوق التضامن المتبادل للقروض المصغرة؛
- تعاوضية ضمان أخطار القروض؛
- الشركة الوطنية للاتتمان الإيجاري؛
- شركة الترقية العقارية (البنائي) ؛
- شركة ما بين البنوك للتسيير و الخدمات العقارية؛
- الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الحياة (الجزائرية للحياة).

في الخارج

- البنك الجزائري للتجارة الخارجية؛
- بنك المغرب العربي للاستثمار و التجارة؛
- برنامج تمويل التجارة العربية؛
- الشركة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص؛
- شركة المغرب العربي للتجارة؛
- الشركة العالمية للاتصالات المصرفية ما بين البنوك؛

وتتمثل أهم المؤسسات المتعاملة مع B.N.A عموما هي:

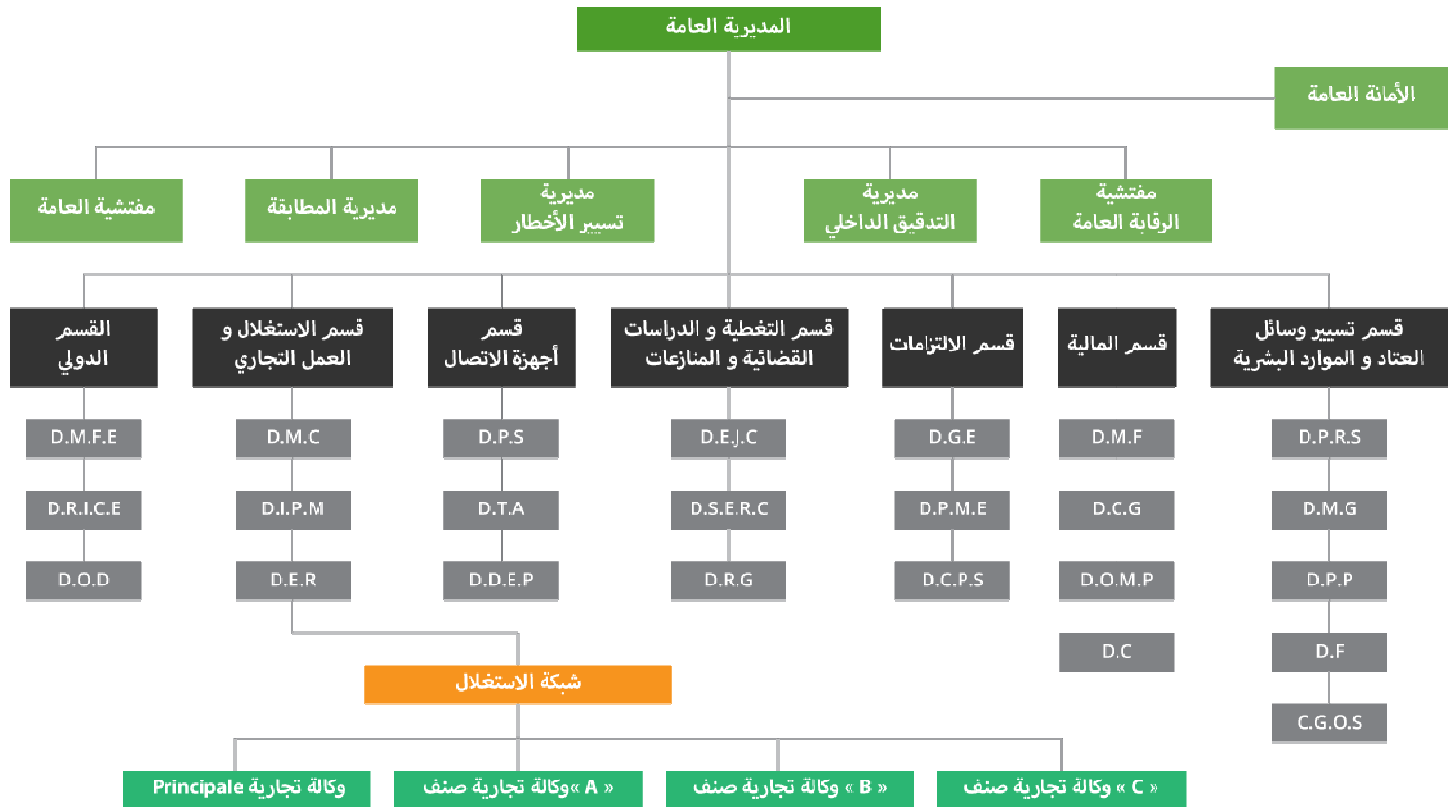
المؤسسات العمومية: و أهمها كل من:

- مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية؛
- المؤسسة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية؛
- المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز؛

- المؤسسات المختصة في إنتاج و توزيع المنتجات الصيدلانية؛
 - مؤسسات إنتاج الأجر، الخزف، الألمنيوم؛
 - مؤسسات استيراد وتقديم خدمات الحاسوب؛
 - المؤسسات المختصة في إنتاج و تسويق الأجهزة الالكترونية.
- المؤسسات الخاصة:** إذ تتمثل أغليبتها في المهن الحرة، وعموما يتم حصرها في الآتي:
- وكالات السفر؛
 - المطابع ودور النشر؛
 - فروع التجميل الحلاقة؛
 - الأطباء العامون، الأطباء المختصين و الصيادلة؛
 - الفروع المختصة في تركيب بعض أنواع من الأجهزة كالمدفئات؛
 - الفروع المختصة في أشغال البناء.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي ووظائف البنك الوطني الجزائري BNA

أولاً: الهيكل التنظيمي



الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

Source: <http://www.bna.dz/index.php/fr/a-propos-de-la->

[-bna/organigramme.html](http://www.bna.dz/index.php/fr/a-propos-de-la-bna/organigramme.html), consulté le 14/03/2018

الهياكل الملحقة بالمديرية العامة

- الأمانة العامة
- مفتشية الرقابة العامة
- المفتشية العامة
- مديرية التدقيق الداخلي
- مديرية تسيير الأخطار
- مديرية المطابقة

الهياكل التابعة للقسم الدولي

- DMFE: مديرية التحركات المالية مع الخارج
- DRICE: مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية
- DOD: مديرية العميات المستندية

الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال و العمل التجاري

- DER: مديرية تأطير الشبكات
- DMC: مديرية التسويق و الاتصال
- DIPM: مديرية وسائل الدفع و النقد

الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام

- DDEP: مديرية تطوير الدراسات و المشاريع
- DTA: مديرية التكنولوجيات و الهندسة
- DPS: مديرية الإنتاج و الخدمات

الهياكل الملحقة بقسم التغطية و الدراسات القانونية و المنازعات

- DSERC: مديرية المتابعة و التغطية و تحصيل القروض
- DEJC: مديرية الدراسات القانونية و المنازعات
- DRG: مديرية تحصيل الضمانات

الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات

- DGE: مديرية المؤسسات الكبرى

- DPME: مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- DCPS: مديرية القروض للأفراد و القروض الخاصة
- الهياكل الملحقة بقسم المالية

- DC: مديرية المحاسبة
- DOMP: مديرية تنظيم المناهج و الإجراءات
- DCG: مديرية مراقبة التسيير
- DMF: مديرية السوق المالي
- الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد و الموارد البشرية
- DPRS: مديرية الموظفين و العلاقات الاجتماعية
- DMG: مديرية الوسائل العامة
- DPP: مديرية المحافظة على التراث
- DF: مديرية التكوين
- CGOS: مركز تسيير الخدمات الاجتماعية
- شبكة الاستغلال:

تضم شبكة الاستغلال بالبنك الوطني الجزائري 17 مديرية جهوية للاستغلال ، تشرف على 211 وكالة تجارية من مختلف الفئات، موزعة على كافة التراب الوطني.

1. **الخلية الإدارية:** وهي الخلية المسيرة للوكالة, بحيث تضم: المدير، نائب المدير، الأمانة العامة.

- **المدير:** وهو أعلى جهاز في الوكالة حيث يشرف على جميع المصالح الموجودة في الشكل التنظيمي. ومن أهم مهامه:

- السهر على تطبيق القوانين وممارسة الرقابة على الموظفين؛
- يقوم بوضع السياسات الخاصة بالعمل داخل الوكالة وإعداد الميزانية السنوية؛
- كما يقوم المهام اليومية المتداولة كإمضاء على الوثائق المهمة، استقبال شكاوي الزبائن....الخ.

- **نائب المدير:** وهو يخلف مكان المدير في حالة الغياب أو في حالة مهام خارج البنك، ويقوم بـ:

- تسيير المستخدمين وتوفير الوسائل العامة من مطبوعات الوثائق؛

- يقوم بجميع الأعمال الإدارية بالموازاة مع المدير كما يمثل كعضو استشاري في فحص القروض المقدمة.

• **الأمانة العامة:** تتكفل هذه المصلحة بالاتصال داخل وخارج الوكالة، كما تعمل على:

- إيصال المعلومات من المدير إلى المصالح؛
- تحديد مواعيد لقاءات المدير وجمع الوثائق التي تحتاج إلى إمضاءات؛
- استقبال الزبائن القادمين للاستعلام.¹

2. **مصلحة الصندوق:** تعمل هذه المصلحة على مهام الصندوق والتحويلات:

• **الصندوق:** وهو بدوره ينقسم إلى قسمين:

صندوق رئيسي وآخر ثانوي، بحيث أن الرئيسي يستقبل الودائع وعمليات السحب والدفع بالعملة الوطنية وبمبالغ كبيرة. وهذا ما يجري العكس في الصندوق الثانوي. ومن خلال هذا نستخلص أن الصندوق له عمليتين أساسيتين يقوم من أجلها وهي:

الإيداع: وهو إضافة مبلغ معين سوء كان لحساب خاص أو للغير.

السحب: يتم بطلب من الزبون وذلك باقتطاع مبلغ معين من حسابه بتقديمه اما بدفتر الشيكات أو شيك الشباك أو دفتر الادخار.

وعليه يتبين لنا دورها:

✓ الحفاظ على الاتصال الوثيق والمستمر مع الزبائن القاصدين لهذه الشبايك؛

✓ إدارة العمليات الموكلة إليها من قبل الزبائن؛

✓ إدارة القيم والسهر على الحفاظ على الوثائق التي يحتفظ بها؛

• **التحويلات:** تتمثل هذه العملية في اقتطاع مبلغ معين من حساب الزبون (الامر) وإيداعه في حساب لشخص آخر (المستفيد). وتسير هذه العملية بناء على طلب الزبون فقط.

3. **مصلحة القروض والالتزامات:** تعمل هذه الخلية من خلال 5 مصالح في مجال القروض وهي

مصلحة الدراسات، مصلحة القروض المصغرة، مصلحة قروض المؤسسات المصغرة، قروض

¹ من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

القطاع العام و الخاص، مصلحة العقاري + أسرتك. أما مصلحة الالتزامات فتتم بثلاثة مصالح "المتابعة الإدارية، مصلحة الشؤون القانونية و المنازعات، قسم النشاط التجاري¹."

3-1 مصلحة القروض: وهي بدورها تضم المصالح التالية:

- **مصلحة الدراسات:** مهمتها تتمثل في دراسة ملفات القروض وهذا من خلال:
 - استقبال طلبات القروض والسهر على مراقبة الوثائق المكونة للملف؛
 - اقتراح ووضع القروض مع تحديد المدة، المبلغ التسديد، مناقشة الضمانات.
- **مصلحة القروض المصغرة:** وهي خلية مكلفة بمنح قروض لصالح تشغيل الشباب ومخصصة لمشاريع صغيرة كالحرفيين.
- **قروض المؤسسات المصغرة:** وهي مصلحة تقوم أيضا على أساس منح قروض لصالح تشغيل الشباب لكنها تنفرع إلى فرعين: فرع ANSEJ و فرع CNAC .
- **قروض قطاع العام والخاص:** بحيث أن:
 - الخاص: يقوم بمنح قروض للمستثمرين، تجار، حرفيين...الخ. وطلب القرض يتم مباشرة إلى هذا المكتب دون اللجوء إلى وكالات التشغيل.
 - العام: يهتم بالمشاريع الاستثمارية الموجهة للقطاع الصناعي كالسباكة والنسيج.
- **قرض العقاري ومشروع أسرتك:**
 - مصلحة القرض العقاري:** تعمل هذه المصلحة على المساهمة بقروض من أجل شراء أو انجاز مساكن فردية.
 - مصلحة مشروع أسرتك:** وهي مصلحة تعمل في إطار برنامج من أجل حاسوب لكل أسرة مقابل اقتطاع شهري من دخل المستفيد من هذا المشروع.
- 3-2 **مصلحة الالتزامات:** تعمل هذه الخلية في شكل تجانس مصلحتين:
 - **مصلحة المتابعة الإدارية:** يقوم هذا المكتب بمتابعة ملفات وعمليات تسديد القروض، كما تعمل على تجديد عقود التأمين عند حلول انتهائها.

¹ من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

- مصلحة الشؤون القانونية و المنازعات: يهتم هذا المكتب بالشؤون القانونية والمنازعات التي تحل على البنك, كما تقوم بتجميد أرصدة الأشخاص في البنك في حالة عدم تسديد ديونهم.
- قسم التنشيط التجاري: يتكفل هذا القسم بفتح حساب الموظفين والتجار وأصحاب العملة الصعبة كما تعمل على:
- فتح حساب الودائع للآجل: بحيث يتعهد الزبون بترك مبلغ من المال تحت تصرف البنك وعدم المطالبة به إلا عند تاريخ الاستحقاق المحدد من طرفه, ويشترط للزبون أن يفتح حساب تابع للوكالة بمبلغ أدناه عليه أن يتجاوز 10000 دج.
- إصدار أذونات الصندوق: وهي عبارة عن سندات قابلة للتحويل, موضوعة تحت تصرف البنك وهي تمثل قيمة معينة من النقود موضوعة لمدة معينة تتراوح بين 3 أشهر إلى 10 سنوات. فتح ودائع للاطلاع: بحيث يمكن لأصحابها المطالبة بها في أي وقت كالأموال المودعة في حساب جاري وحساب صكوك وحساب دفتر الادخار.
- 4. مصلحة التعاملات الخارجية: وهي المصلحة التي تقوم أساسا على شراء وبيع العملات والمستندات الى خارج الوطن, بحيث يمكن تقسيم هذه المصلحة إلى قسمين:
- قسم الصرف: يختص هذا القسم بشراء أو بيع العملة الأجنبية مقابل عملة وطنية وذلك طبقا لسعر الصرف الرسمي. يحدد سعر الصرف من طرف البنك المركزي أسبوعيا.
- قسم التجارة الخارجية: يهتم بكل من الاعتماد والتسليم المستندي:
- الاعتماد المستندي: يعرف حسب قانون البنكي أنه تعهد مكتوب من طرف البنك ويطلب من المشتري (الامر بالدفع) التسديد للبائع (المستفيد) في آجال محددة مقابل تسليم وثائق تثبت تسليم سلعة محددة تبعا لطرف التنفيذ المتفق عليها.
- التسليم المستندي: هو عملية تغطية يتدخل فيها البنك كوكيل المصدر لقبض مبلغ السلعة التي يدفعها المشتري مقابل تسليم الوثائق¹.

¹ من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري, مصلحة القروض.

ثانيا: وظائف البنك الوطني الجزائري BNA

البنك الوطني الجزائري يقوم بوظائف متعددة أهمها :

- 1- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الاشخاص كما أن البنك يسمح بتسديد إما نقدا أو لأجل أي عند حلول آجال الاستحقاق وكذلك يصدر وصولات استحقاق وسندات (وتتم عمليات الاقتراض من أجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين).
- 2- استقبال عمليات الدفع التي تتم نقدا أو عن طريق الشيك و المتعلقة بعمليات التوظيف domiciliation والتحويل virement le ورسالة القرض وجميع عمليات البنك.
- 3- يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة .
- 4- يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة.
- 5- توزيع رؤوس الأموال للأفراد و مراقبة استعمالها.
- 6- اكتساب جزئي أو كلي سواء بضمان أو بدون ضمان ناتج عن تحقيق نهاية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون والتي تتم دفعها مباشرة من طرف المدين.
- 7- يقوم بجمع العمليات المتعلقة بالاكتتاب الخصم/شراء أوراق تجارية /وصولات الدفعات من المبالغ المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركاء العموميين الالتزام عند حلول موعد الاستحقاق والذي يحول الى أمر ناتج عن العمليات الصناعية والتجارية والزراعية أو المالية وكذلك العمليات التي تتم عن طريق هيئات وإدارات عامة تتفاوض في وضع بعض الابعاد و إعادة خصم القيم¹.
- 8- يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الاخرى.
- 9- التمويل بشتى طرق عمليات التجارة الخارجية:
- استقبال في شكل ودیعة مبالغ السندات TITRES LES .
- استقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع و الخاصة بالسفجة، سند الأمر ،شيك، فواتير، أو وثائق أخرى تجارية و مالية).
- 10- يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء أو البيع و كذلك الأوراق العامة كالأسهم، السندات، و خصوصا القيم المنقولة.

¹ وثائق مقدمة من طرف رئيس مصلحة وكالة البنك الوطني الجزائري.

- 11- يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقدا أو لآجل كذلك عمليات تعاقد من أجل الإقراض و الاقتراض.
- 12- قبول جميع العمليات المتعلقة بتظهير الاعتمادات المستندية، ضمان تنفيذ جيد للعقد، نهاية جيدة لعملية التسديد، مراقبة جميع العمليات من البداية ،يؤمن خدمات المؤسسات الاخرى و المتعلقة بالقرض.
- 13 - اكتساب أموال من العمليات التالية: البيع، الإيجار وجميع العمليات المنقولة والغير المنقولة التي تخصص نشاط البنك أو المتعاملين معه.¹
- 14- البنك الوطني الجزائري يقوم بجميع المهام مهما كان شكلها والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية وتسعى إلى تحقيق أهدافه وتطوير الأعمال الخاصة به.
- 15- البنك الوطني الجزائري BNA يعمل على تسيير أعماله بصفة مباشرة أو غير مباشرة لحسابه أو لحساب أطرافه لوحده أو مع شركائه في جميع الاعمال التي تدخل في تحقيق أهدافه لذلك يقوم بإنجاز الأعمال المرتبطة بأهدافه في اطار تنظيمي بالإضافة الى عدة خدمات أخرى متعددة الأنواع :
- كفتح الحسابات و منح الشيكات .
 - خدمة التعهدات أو الاتفاقيات.
 - تأجير الخزائن الحديدية.
 - طلب معلومات اقتصادية من البنوك.

المبحث الثاني: بطاقة تقنية حول وكالة المسيلة 901

المطلب الاول: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة

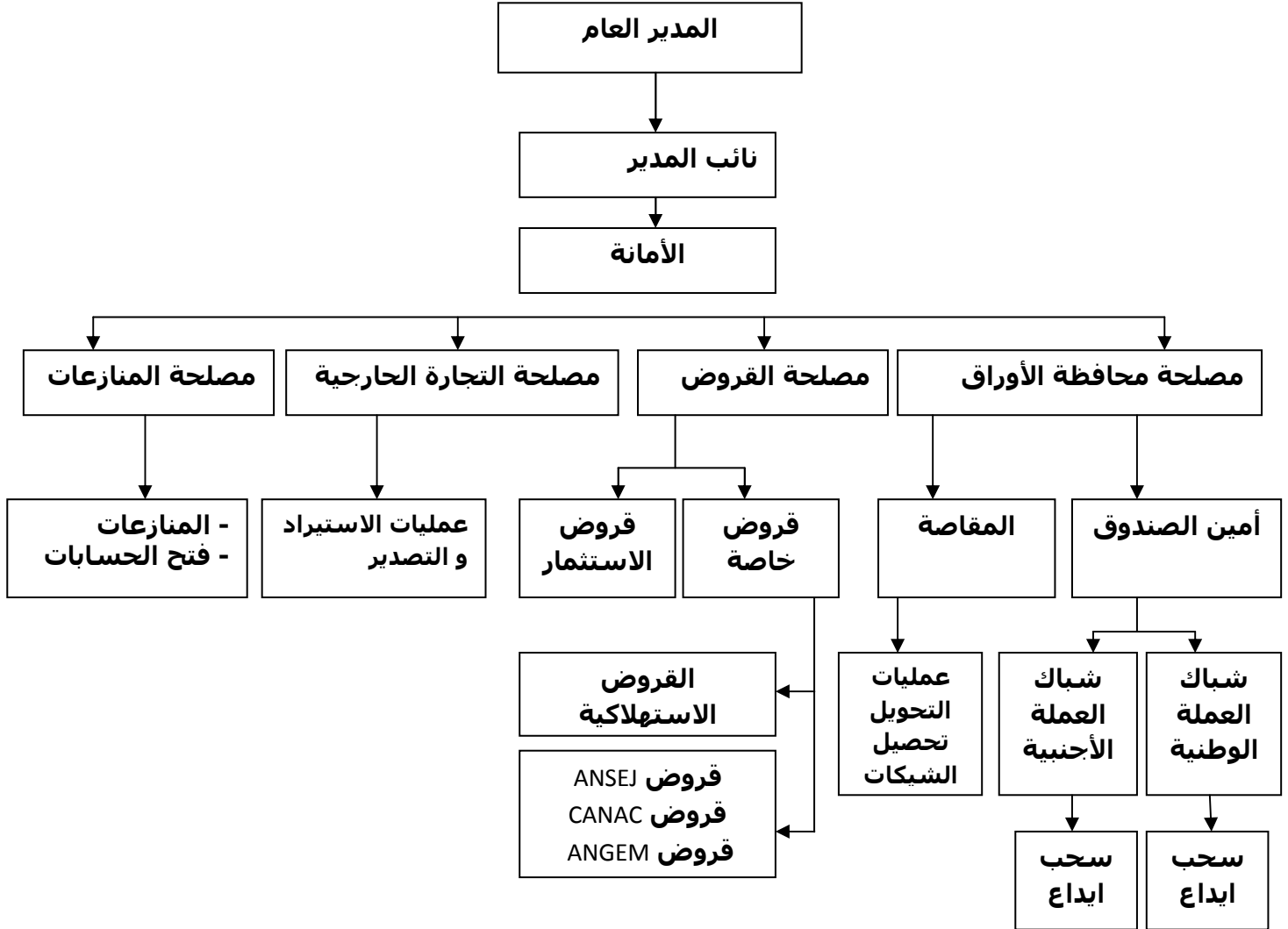
اولا: التعريف بالوكالة:

هي عبارة عن فرع من المؤسسة المالية الأم BNA، تأسست سنة 1980، مقرها الكائن بحي شنوف عبد القادر، الحي الاداري بمدينة المسيلة و رقمها في التقسيم البنكي هو 901، و هي وكالة فرعية من الدرجة A ، حيث تجدر الاشارة الى أن ارقام الحسابات الشخصية التابعة للبنك الوطني تبدأ دائما ب 001 بصفة أن البنك الوطني الجزائري هو أول بنك تجاري في الجزائر و يليه رقم الوكالة، ووكالة المسيلة هي إحدى الوكالات التابعة للمديرية الجهوية بسطيف.

¹ وثائق مقدمة من طرف رئيس مصلحة وكالة البنك الوطني الجزائري.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للوكالة

بناءا على المعطيات المقدمة من طرف مصالح البنك الوطني الجزائري وكالة المسيلة 901 كان الهيكل التنظيمي كالاتي :



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الوثائق الداخلية للوكالة.

المطلب الثاني : أنواع القروض الممنوحة من طرف BNA .

يعتمد البنك الوطني الجزائري على نوعين من القروض أهمها

1. القروض الاستثمارية

2. قروض الاستغلال

أولاً: القروض الاستثمارية : هي كل القروض التي تمنح من أجل الاستثمار في مشاريع متعددة وعادة تكون ذات أجل قصير أو متوسط حتى تكون ذات عائد سريع بالنسبة للبنك، بالإضافة إلى أن هذا النوع من القروض CCT - CMT يقلل من المخاطر التي تواجه البنك. و من الشروط التي يضعها هذا الـ CMT، عدم تجاوز السقف للقرض الواحد المقدر بـ 1500000 مليار وخمسة مائة مليون سنتيم حتى لا يقع البنك في حالة السحب على المكشوف مثل : الآلات، المعدات، العقارات، مبان.¹

ثانياً: قروض الاستغلال:

هي أكثر أنواع القروض تداولاً لدى BNA والتي تنقسم بدورها إلى

• قروض بإمضاء: وتنفرع إلى عدة التزامات منها:

○ **الكفالات:** هي اعتماد يقدمه البنك للزبون من أجل توثيق وترخيص نشاطه حيث يقوم الزبون

بتقديم قيمة مالية للبنك كضمان في حالة الخطر ومن ثم يقدم البنك كفالته التي تعتمد على

شروط يحددها BNA وبمجرد إنتهاء النشاط وثبات ربحيته يرفع البنك يده على الكفالة ويرجع

الزبون قيمته المالية وللکفالة عدة أنواع:

❖ كفالة حسن التنفيذ بفائدة 5 %.

❖ كفالة تسبيقات بفائدة 15 %.

❖ كفالة تسبيق لتمويل و كفالة مؤقتة لا تتعدى 04 أشهر بفائدة 1 %.²

○ **السندات المالية والتجارية :** يتداول هذا النوع أكثر في حالة الشراء من الخارج إلى إسترداد

بضائع من الخارج يتم بسندات مالية أو تجارية على حسب العملية.

¹ وثائق من البنك الوطني الجزائري وكالة المسيلة.

² وثائق من البنك الوطني الجزائري وكالة المسيلة.

- قروض المستندات: هو أحد أنواع القروض الحديثة والذي يعتمد على الوثائق أي يعمل البنك على منح قرض مقابل إحضار وثائق مطابقة للمواصفات مثلا إستيراد بضائع من الخارج وطلب قرض من أجل الجمركة.
- قروض الصندوق: وله عدة أنواع منها:
 - ❖ قروض قصيرة الأجل CREDIT COURT TERME: ومدتها لا تزيد مدة سنة.
 - ❖ قروض متوسطة الأجل CREDIT MOYEN TERME: أحد القروض الأكثر تداولاً بالبنك الوطني الجزائري و مدتها تفوق سنة وتقل عن 05 سنوات.
 - ❖ قروض طويلة الأجل: CREDIT A LONG TERME وهي القروض التي تصل مدتها إلى 10 سنوات فأكثر¹.
- تسبيقات على الصفقات: أن يتفق الزبون مع البنك على تقديم مبلغ كتسبيق بضمان صفقة من أجل أخذ السوق.
- قروض بحسومات: وهي
 - ❖ حسم سندات تجارية و هي أخذ عمولة مقابل إجراء العملية.
 - ❖ حسم شيكات و يقوم البنك بأخذ عمولة لقاء منحه شيك لأحد الزبائن.
 - ❖ حسم وثائق التصدير².

¹ وثائق من البنك الوطني الجزائري وكالة المسيلة.

² وثائق من البنك الوطني الجزائري وكالة المسيلة.

المبحث الثاني: دراسة ملف منح قرض استثمار و قرض استغلال

في هذا المبحث سنقدم على دراسة ملف مؤسسة لصيانة وإصلاح أجهزة التكييف والتبريد وتحليل وثائقها التقنية والتعرف من خلالها على أن المؤسسة ستحصل على القرض أم لا.

المطلب الأول: تقديم ملف قرض و طرق تحليله من طرف البنك

إن عملية تمويل قرض استثماري تتطلب مجموعة من الإجراءات، أولها تكوين ملف خاص بالاستثمار وهذا الملف ينتقل من المستثمر إلى الجهة المكلفة بمنح الائتمان عبر مجموعة من الخطوات، وذلك خلال فترة لا تتعدى 3 أشهر.

أولاً-دراسة ملف قرض الاستثمار :

إن طلب قرض استثماري يركز على مختلف الوثائق و المعلومات التي يقدمها المستثمر الذي يتضمن بيانات كاملة ودقيقة يحظى باهتمام البنك و يكون له الأولوية في الدراسة ويجب أن توضح هذه الوثائق المعلومات التالية:

✓ تقديم المشروع؛

✓ إظهار الصحة المالية للمؤسسة؛

✓ إعطاء الفوائد المالية والاقتصادية للمشروع؛

✓ تحديد الضمانات التي يمكن تقديمها؛

✓ إظهار الكفاءة والاحترام في تسيير المشروع¹.

1- مكونات ملف القرض: صاحب المشروع يقوم بتحرير طلب يتألف من:

أ - ملف إداري: ويتمثل في وثائق إدارية.

ب- الملف التقني: يحوي الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع، والتي يحتوي على الوثائق

التالية:

الميزانيات و جدول حسابات النتائج لثلاث سنوات سابقة إذا كانت المؤسسة قديمة المنشأة؛

ميزانيات و جدول حسابات النتائج التقديرية لخمس السنوات القادمة¹؛

1- من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

✓ جدول اهتلاك القرض ؛

✓ مخطط تمويل المشروع ؛

✓ مخطط الأعمال أو الأشغال (plan ou cahier de charge).

2- إيداع الملف:

إن الملف يتكون من الدراسة التي يقوم بها المستثمر على مشروعه وكذا الوثائق المرافقة المطلوبة، يتم إيداعه في أول الأمر لدى الوكالة المحلية التي تقع في نفس مكان تواجد المشروع. تقوم الوكالة بدراسة هذا الملف (المشروع) استنادا لما جاءها من معلومات من المستثمر، ومع الاستعانة بالدراسة التي يجريها هذا الأخير، كما يمكنها اللجوء إلى مصادر أخرى للتزويد بالمعلومات (البنوك والمؤسسات المالية الأخرى) .

ويتخذ القرار حسب القانون الداخلي للبنك والذي حدد مبلغ معين لكل مستوى من المستويات الموجودة في البنك حيث إذا تعدى مبلغ المشروع الممول لهذه القيمة المحددة، فإن ملف القرض ينتقل من مستوى لآخر وذلك على النحو التالي:

أ- مستوى الوكالة: الحد الأقصى (2.000.000 دج إلى 4.000.000 دج)؛

ب - مستوى المديرية الجهوية: الحد الأقصى (8.000.000 دج)؛

ج- مستوى المديرية المركزية للقرض؛

د- اللجنة المركزية للقرض: غير محدود.

فالمستويات الثلاث الأولى تقوم بدراسة الملف و إعطاء رأيه ،أما اللجنة المركزية للقرض فتقتصر مهمتها على اتخاذ القرارات، وذلك بأخذ ما جاءها من المستويات السابقة² .

ثانيا- تقنيات دراسة ملف القرض:

بعدما يتم جمع المعلومات الخاصة بالعميل والقرض وكذا تكوين ملف طلب القرض بما يتضمنه من معلومات متعلقة بالعميل ذاته أو بمعلومات متضمنة في البيانات المالية والمحاسبية

1 - من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

2 من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

التي قدمها العميل، تتم عملية الدراسة الاقتصادية والفنية والمالية للملف من طرف مكلف بالدراسة على النحو التالي:

1- الدراسة الاقتصادية:

العامل البشري: الدراسة تركز على أهم عنصر في الائتمان ألا وهو الثقة والتي تعتمد أساسا على مدى نزاهة والتزام العميل بتعهداته وعقوده اتجاه متعامله في مجال نشاطه .

العامل الاقتصادي: وهو ما يتمثل في دراسة المحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه العميل من طبيعة القطاع أو نشاطه سواء على المستوى الوطني أو الدولي بهدف التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية فيما يتعلق بالقطاع المعني بالقرض¹ .

العامل النقدي: دراسة السياسة النقدية العامة للدولة من حيث معدل الفائدة، معدل الخصم وإعادة الخصم وسياسة تأطير القروض... الخ، ومن السياسات الأخرى التي من شأنها أن تؤثر سلبا أو إيجابا على نشاط البنك فيما يتعلق بمنح القرض.

العامل الاجتماعي: وهو دراسة موقع العميل في مجال نشاطه من الالتزامات العمالية والاجتماعية عموما التي من شأنها أن تهدد عرقلة النشاط المزعم تمويله، وكذا موقعه من ضغوطات السلطات العامة² .

2- الدراسة الفنية:

يقصد بها تنظيم تحليل وسائل العمل في المؤسسة، نوعية التجهيزات وتطورها العمل أدوات وطرق تسويق المنتج بعد دراسة طبيعته، هل هو كمال، تنافسي، ضروري، أم أنه من النوع الذي يمكن إحلاله ؟ ومن هنا يأتي عامل السعر لمعرفة القدرة التنافسية لهذا المنتج من حيث التكلفة، الجودة و الكمية سواء في السوق الداخلي أو الخارجي ووضعية هذا القطاع في الاقتصاد³ .

1 من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

2 من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

3 من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

3- الدراسة المالية:

بناء على الوثائق المالية و المحاسبية، المتمثلة في الميزانيات الفعلية والتقديرية ومن ثم تحويلها إلى ميزانيات مالية وكذا جداول حسابات النتائج الفعلية والتقديرية، حيث تتم عملية التحليل والتشخيص للوضع المالي الحقيقية للمؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي التي من شأنها أن تعطي البنك فكرة واضحة عن الصحة المالية للعميل، واستقلاله المالي وقدرته على الوفاء، ومردوديته وربحيته بشكل عام حيث أن الدراسة التي البنك تسجل على استثمارات تدعى ST44.

يقوم المكلف بالدراسة المالية بما يلي:

التحقق من الميزانيات المحاسبية المقدمة ثم تحويلها إلى ميزانيات مالية ؛

❖ حساب رأسمال العامل FR وعلى أساس النتيجة يمكن الحكم كما يلي:

✓ إذا كان FR موجب فإن القرض مقبول؛

✓ إذا كان FR سالب يتم رفض القرض؛

❖ حساب احتياج رأسمال العامل BFR حيث إذا كان:

✓ BFR سالب يعني تمويل ذاتي؛

✓ BFR موجب يعني تمويل من الآخرين؛

❖ حساب بعض النسب المعتمدة لدى البنك :

✓ رقم الأعمال والذي يوجد ضمن دلالات متممة، إذا كانت المؤسسة خدمية ؛

✓ القدرة على التمويل الذاتي: نتيجة الدورة + مخصصات الاهتلاك.

✓ مدة استرداد القرض = قيمة القرض / متوسط التمويل الذاتي؛

✓ مدة استرداد قيمة المشروع⁽¹⁾.

1 من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

4- اتخاذ قرار منح القرض من قبل البنك

بعد القيام بالدراسة و تقييم العميل تقوم مصلحة القروض باتخاذ القرار إما بالقبول أو الرفض بناء على نتائج الدراسة المالية للمشروع، ففي حالة القبول فإنه يتم إشعار الزبون بالموافقة على طلبه ثم يقوم البنك بإصدار وثيقة الالتزام والتي تنص على:

✓ نوع القرض المطلوب ؛

✓ مبلغ القرض؛

✓ سعر فائدة على القرض؛

✓ جميع الضمانات المطلوبة.

أما في حالة الرفض فإنه يتم إشعار الزبون برفض طلبه ويطلب منه سحب ملفه.

مدة القرض:

يتم تحديد مدة القرض حسب نوعية نشاط العميل و في حالة:

- قرض استثماري إذا كانت قروض متوسطة مدتها 7 سنوات؛
- قروض طويلة المدى 10 سنوات؛
- قرض استغلالي مدته عام قابل للتجديد.

سعر الفائدة على القرض:

أ-قرض استثماري: يتعامل مع البنك بنسبة فائدة إن كانت متوسطة تقدر بـ 5,25%، وإن كانت طويلة الأجل تقدر بـ 5,75%.

ب -قروض الاستغلال:

- تسهيلات الخزينة بسعر فائدة 5,75%؛
- تسبيقات المخزون 7,75% ؛
- خصم تجاري 7,50%؛
- قروض موسمية والتغطية على الحساب والتسبيق على الفواتير 7,50%.

طريقة التسديد:

في حالة قرض استثماري يقوم البنك بتحديد فترة سماح مدتها سنة، أما أقساط التسديد يتم تسديدها كل ستة أشهر من المدة المتبقية بعد السماح؛

في حالة قرض استغلال يتم تسديد القرض على أقساط شهرية لمدة سنة.

المطلب الثاني : دراسة ملف قرض استغلال و قرض استثمار باستخدام التحليل المالي .

يقدم العميل طلب خطي للقرض قصد تمويل مشروعه إلى الوكالة، فتقوم هذه الأخيرة بجمع البيانات المحاسبية والمالية عن المؤسسة، والنشاط المراد تمويله، لذا سيتم في هذا المبحث تقديم حالة دراسية لمواطن يملك مؤسسة صيانة وإصلاح أجهزة التكييف والتهوية والتبريد ويرغب في الحصول على قرض استغلال وقرض استثمار.

أولاً-تقديم المؤسسة طالبة القرض:

تقدمت شركة بطلب تمويل من الوكالة، وكان نوع القرض المطلوب متمثل في قرض استغلال لسد حاجياتها وقرض استثمار، فقامت الوكالة بدراسة عامة حول المؤسسة تمثلت في:

1- تعريف المؤسسة:

هي شركة ذات مسؤولية محدودة تقوم بصيانة و إصلاح أجهزة التكييف والتهوية و التبريد أنشأت في 2010/04/06 ويقدر رأسمالها ب 10.000.000 دج وهو مقسم على 100 حصة كل حصة يحتوي على 100.000 دج كلها مملوكة لعضو واحد.

2-نشاط المؤسسة:

و يتمثل نشاطها الأساسي في صيانة و إصلاح معدات التكييف و التبريد.

3-القرض المطلوب:

يتمثل القرض المطلوب من طرف العميل قرض استغلال بقيمة 8000.000 دج و المتمثل في تسبيق على الفاتورة، وقرض استثماري بقيمة 3.880.000 دج يقدر ب 100% من قيمة المشروع ومدة استرداد قيمة القرض 05 سنوات مع فترة سماح سنة.

4-الغرض من المشروع:

الغرض هو توسيع أعماله التي هي في حالة نشاط والمتمثل في صيانة وإصلاح أجهزة التكييف والتبريد.

1-الضمانات المقدمة:

- ✓ بوليصة تامين متعددة الأخطار لصالح البنك؛
- ✓ اتفاقية قرض استغلال تتكون من مبلغ القرض، مدة القرض، كل ما يتعلق بالقرض؛
- ✓ اتفاقية قرض استثمار تتكون من جميع ما يتعلق بالقرض؛
- ✓ سندات لأمر؛
- ✓ رهن على المعدات الممولة؛
- ✓ وثيقة من صندوق الضمان (DPAMR).

ثانيا-تقييم ملف القرض:

طلبت المؤسسة من وكالة المسيلة منحها قرض استثماري و قرض استغلال لتمويل نشاطها، فقام المكلف بدراسة ملف طلب القرض وأصدر القرار النهائي بشأنه، حيث بدأت دراسة الوكالة بملف طلب القرض من حيث استيفائه لكامل الوثائق المطلوبة ثم انتقلت إلى الدراسة التقنية لملف القرض.

ثالثا-الدراسة التقنية لملف القرض

لقد اعتمدنا على التحليل المالي للدراسة التقنية، وذلك بهدف التحصل على معادلة السيولة /الاستحقاق، وكذا التأكد من أن الأصول الثابتة ممولة من طرف الموارد الدائمة والأصول المتداولة ممولة من طرف موارد قصيرة الأجل على النحو التالي:

1-الدراسة الحالية للمشروع:

قمنا بتحويل الميزانيات المحاسبية إلى ميزانيات مالية، حيث تسمح لنا بالقراءة المالية لهاته المؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي (FR, BFR, TR).

أ- الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

جدول رقم 01: يمثل الميزانية المختصرة للسنوات 2015-2016-2017

جانب الأصول: الوحدة دج:

2017		2016		2015		
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
%25.27	5.251.592	%9.24	1.912.494	%13.60	1.523.933	الأصول الثابتة
%0	0	%20.79	4.302.169	%0	0	قيم الاستغلال
%61.79	12.838.322	%51.52	10.661.857	%70.49	7.898.710	قيم غير جاهزة
%12.92	2.685.225	%18.44	3.816.132	%15.90	1.782.546	قيم جاهزة
100%	20.775.139	%100	20.692.652	%100	11.205.190	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على ميزانيات المؤسسة

الجدول رقم 02 جانب الخصوم: الوحدة دج:

2017		2016		2015		
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
%35.56	7.387.807	%23.45	4.853.579	%26.73	2.995.776	الأموال الخاصة
%9.33	1.940.000	0	0	%0	0	د.ط.الأجل
%55.22	11.472.332	%76.54	15.839.073	%73.26	8.209.414	د.ق.الأجل
%100	20.775.139	100%	20.692.652	%100	11.205.190	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على ميزانيات المؤسسة

تحليل الميزانية المالية المختصرة:

من خلال الميزانيات المالية للسنوات الثلاث المدروسة نستطيع أن نرى هناك ارتفاع في قيمة إجمالي الأصول تدريجي ومتواصل خلال فترة الدراسة، إذ نلاحظ أنه في سنة 2015 كانت قيمة الأصول 11.205.190 دج، ثم ارتفعت إلى 20.692.652 دج في سنة 2016 وذلك ناتج عن ارتفاع في الأصول الثابتة خلافا للأصول المتداولة التي شهدت انخفاضا طفيفاً في هذا العام، وهذا يدل على نقص السيولة في المؤسسة، وفي سنة 2017 ارتفعت الأصول إلى مبلغ 20.775.139 دج، وذلك ناتج عن أيضا ارتفاع في الأصول الثابتة، وانخفاض باقي عناصر الأصول المتداولة.

أما بالنسبة لعناصر خصومها فلقد شهدت السنوات المدروسة ارتفاع متواصل في كل عناصرها، على خلاف الديون قصيرة الأجل التي شهدت انخفاض في قيمتها التي وصلت إلى 15.829.073 دج والذي تزامن مع ارتفاع القيم الجاهزة وذلك تحبا لوقوع المؤسسة في حالة عسر مالي، وهذا ما يؤكد أن تسير السيولة فعال في هذه المؤسسة.

حساب مؤشرات التوازن المالي (FR-BFR-TR) :

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة (من أعلى الميزانية)

= الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل (من أسفل الميزانية)

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - المتاحات) - (الديون قصيرة الأجل - التسبيقات البنكية)

$$BFR - FR = TR$$

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

ج- تحليل الميزانية باستخدام النسب المالية:

الجدول رقم 03: تحليل الميزانية باستخدام المؤشرات المالية الوحدة:

2017	2016	2015	
9.327.807	4.853.579	2.995.776	الأموال الدائمة
5.251.592	1.912.494	1.523.933	الأصول الثابتة
4.076.215	2.941.085	1.471.843	رأس المال العامل
15.523.547	18.780.158	9.681.256	الأصول المتداولة
2.685.225	3.816.132	1.782.546	مناحات
12.838.322	14.964.026	7.898.710	أصول متداولة خارج الخزينة
11.447.332	15.839.073	8.209.414	ديون قصيرة الأجل
2.000.000			تسبيقات بنكية
3390990	(-875047)	(-310704)	احتياجات رأس المال العامل
685.225	3.816.132	1.782.547	الخزينة

المصدر: تم حسابها من خلال المعطيات

2017	2016	2015	
4.076.215	2.941.085	1.471.843	رأس المال العامل
3390990	(-875047)	(-310704)	احتياجات رأس المال العامل
68522.5	3816132	1782547	الخزينة

❖ تحليل رأس المال العامل FR: نلاحظ أن FR موجب و متزايد 1.471.843 دج في 2015 و 2.941.085 دج في 2016 و 4.076.215 دج في 2017، هذا يعني أن الأموال الدائمة قد غطت الأصول الثابتة مما نتج عنه فائض موجب يعبر عن هامش الأمان، ومنه الوضعية المالية للمؤسسة جيدة.

❖ تحليل الاحتياج في رأس المال العامل

نلاحظ أن BFR سلبي وهو يرتفع من (-310.704) دج في 2015 إلى دج (-875.047) 2016 وهذا يدل على أن المؤسسة لا تحتاج إلى رأس مال عامل لأنه يغطي كل الاستثمارات وأن هذه

القيمة عبارة عن فائض يجب توجيهها لتمويل دورة الاستغلال، وإيجابي 3.390.990 دج في 2017 بسبب الضرائب ورسومات الاستغلال.

❖ تحليل الخزينة:

الخزينة موجبة و تزداد بانتظام 1.782.547 دج في 2015، و 3.816.132 دج في 2016 و 680.225 دج في 2017 هذا ما يفسر توفر السيولة التي تسمح للمؤسسة بمواجهة احتياجاتها قصيرة الأجل. من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن المؤسسة في وضعية تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال.

ث - التحليل باستخدام النسب المالية:

الجدول رقم 04: التحليل باستخدام النسب المالية. الوحدة: %

2017	2016	2015	النسب المالية		
1.36	1.18	1.18	الأصول المتداولة/الديون قصيرة الأجل	نسبة رأس المال العامل	نسب السيولة
0.23	0.24	0.22	المتاحات/الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة الحالية	
0.64	0.76	0.73	الديون الطويلة والقصيرة الأجل/الأصول	الأصل الممول من الديون	نسب التمويل الذاتي
0.70	0.31	0.36	الأموال الخاصة /الديون	تغطية الديون بالأموال الخاصة	
1.27	0.86	1.68	رقم الأعمال/الأصول	نسب دوران الأموال المتجددة	نسب النشاط والدوران
0.12	0.13	0.14	النتيجة الصافية/المبيعات	نسبة الهامش الصافي	نسب المردودية
0.15	0.11	0.23	النتيجة الصافية/المبيعات	نسبة مردودية الأصل	
0.42	0.48	0.85	النتيجة/الأموال الخاصة	نسبة مردودية الأموال الخاصة	

نسب السيولة :

نلاحظ إن نسب رأس المال العامل قد شهدت ارتفاعا في سنة 2017 حيث قدرت ب 1.36 بعدما كانت تشير إلى 1.18 في السنتين 2015-2016، وبما أن النسبة تفوق 1.1% يعني ذلك أن للشركة القدرة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل .

نلاحظ أن نسبة السيولة الحالية قد ارتفعت من 0.22 إلى 0.24 في السنتين 2015 و 2016 على التوالي وهذا بسبب ارتفاع القيم الجاهزة لدى المؤسسة.

ثم انخفضت هذه النسبة إلى 0.23 في سنة 2017 وهذا بسبب انخفاض القيم الجاهزة هذا مؤشر سيء لأن النسبة بعيدة كثيراً عن 1 فيجب على المؤسسة أن توفر نسبة أكبر لمواجهة ديونها قصيرة الأجل.

نسب التمويل الذاتي :

نلاحظ أن نسبة الأصل الممول من طرف الديون قد ارتفعت من 0.73 إلى 0.76 في السنتين 2015-2016 على التوالي أي أن أصول المؤسسة قد تم تغطيتها من الديون بنسبة 73%، في 2015 و 76% في 2016، هذا يعني أن المؤسسة تعتمد على الديون الطويلة والمتوسطة والصغيرة الأجل في تمويل أصولها، وهذا ما يفسر اعتمادها على الأموال الخاصة بنسبة 24% في 2016 أي أن نسبة الاستقلالية المالية 24%، وهذا لا يعتبر مؤشر جيد للمؤسسة.

ونلاحظ أيضا أن نسبة الأصل الممولة من الديون قد انخفضت إلى 0.64 أي بمعدل 64% في سنة 2017 هذا ما يفسر أن نسبة الاستقلالية المالية قد ارتفعت إلى 36% بعدما كانت 24% وبذلك بدأت المؤسسة تحسن من أدائها المالي وهذا مؤشر يساعدها في الحصول على قرض الاستغلال المطلوب.

من جهة أخرى نلاحظ أن نسبة تغطية الديون بالأموال الخاصة قد انخفضت من 0.36 في سنة 2015 إلى 0.31 في 2016، وذلك بسبب ارتفاع في قيمة الديون قصيرة الأجل من 8.209.414 دج إلى 15.839.073 دج، وارتفعت نسبة التغطية إلى 0.70 أي ما يعادل 70% في 2017 وذلك بسبب ارتفاع قيمة الأموال الخاصة وانخفاض قيمة الديون.

نسب النشاط و الدوران :

نلاحظ أن نسبة دوران الأموال المتجددة قد شهدت انخفاضا في سنة 2016 وصل إلى 0.86 مقارنة بالنسبة المسجلة في سنة 2015 والتي قدرت بـ 1.68، وهذا بسبب انخفاض رقم الأعمال وارتفاع قيمة الأصول.

وشهدت النسبة أيضا ارتفاعاً حيث وصلت إلى 1.27 في سنة 2016، وهذا راجع لارتفاع رقم الأعمال مما يعني مساهمته بنسبة كبيرة في تمويل أصول المؤسسة مما يعكس الاستخدام الأمثل للموارد من طرف المؤسسة.

نسب المرودية :

نلاحظ أن نسبة الهامش الصافي في انخفاض مستمر حيث بلغت 14% في سنة 2015 ثم 13% في سنة 2016، ثم 12% في سنة 2017 و يرجع ذلك إلى الانخفاض في النتيجة الصافية. نلاحظ أن مردودية الأصل قد شهدت انخفاضا في السنتين 2015 و 2016 حيث قدرت نسبة الانخفاض بـ 23% و 11% على التوالي، وذلك راجع لانخفاض النتيجة الصافية ثم عادت لترتفع النسبة إلى 15% في سنة 2017 وسبب ذلك ارتفاع قيمة النتيجة الصافية.

نلاحظ أن نسبة مردودية الأموال الخاصة قد عرفت انخفاضا في السنوات الثلاث حيث بلغت النسبة في سنة 2015 ما يعادل 86% وفي سنة 2016 بلغت 48% وتدهورت في سنة 2017 لتصل إلى 42% وهذا راجع لانخفاض النتيجة مقارنة بالأموال الخاصة.

الدراسة المستقبلية للمشروع:

اعتمدنا في هذه الدراسة التقنية الاقتصادية المعدة من طرف محاسب معتمد، و يتم خلالها عرض حالة المشروع المؤسسة (خلال السنوات الخمس القادمة) بعد تقديم القرض.

أ- الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية (2018-2019-2020-2021-2022):

جدول رقم يوضح الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية للسنوات التقديرية لجانب الأصول و الخصوم

الميزانية المالية المفصلة:

الجدول رقم 05: الميزانية المالية المفصلة جانب الأصول: الوحدة: دج

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
الأصول الثابتة	4.121.967	3.016.140	1.910.313	932.321	144.075
قيم ثابتة	4.121.967	3.016.140	1.910.313	932.321	144.075
أراضي					
مباني					
معدات و أدوات	606.423	514.908	423.393	331.878	140.363
معدات نقل	3.515.544	2.501.232	1.486.920	600.443	4.000
تجهيزات إنتاج أخرى	114.408	86.733	59.058	31.383	3.708
الأصول المتداولة	19.548.896	18.259.150	18.062.469	18.450.260	18.452.925
قيم الإستغلال	4.112.500	3.846.990	3.904.574	4.115.050	3.947.250
بضاعة					
مخزونات	4.112.500	3.846.990	3.904.574	4.115.050	3.947.250
قيم غير جاهزة	11.479.776	10.550.720	10.315.645	10.317.150	10.347.670
حقوق الإستثمار	75.100	105.000	95.000	205.000	185.000
حقوق على المخزونات					
حقوق على الشركاء و الشركات	715.990	684.220	627.300	608.990	615.490
تسبيقات الإستغلال	2.419.885	2.116.800	2.098.340	1.994.500	2.005.680
تسبيقات على الحساب					
حسابات الخصوم المدينة					
العملاء					
حقوق على الزبائن	8.268.801	7.644.700	7.495.005	7.508.660	7.541.500
قيم جاهزة	3.956.620	3.861.440	3.842.250	4.018.060	4.158.005
متاحات	3.956.620	3.861.440	3.842.250	4.018.060	4.158.005
مجموع الأصول	23.670.863	21.275.290	19.972.782	19.382.581	18.597.000

الجدول رقم 05: الميزانية المالية المفصلة جانب الخصوم

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
الأموال الدائمة	8.728.579	10.151.501.36	10.074.337.51	11.240.068.91	11.641.138.82
الأموال الخاصة	4.848.579	7.047.501.36	7.746.337.51	9.688.068.91	10.865.138.82
رأسمال الشركة	100.000	100.000	100.000	100.000	100.000
نتائج قيد التخصيص	4.748.579	6.947.501.36	7.646.337.51	9.588.068.91	10.765.138.82
ديون طويلة الأجل	3.880.000	3.104.000.00	2.328.000	1.552.000	776.000
ديون قصيرة الأجل	14942284	11123788.64	9898444.49	8142512.09	6955861.180
ديون على المخزونات	5.835.100	4.204.450.00	3.970.550	1.865.386.18	1.241.825.68
مبالغ محتفظ بها على الحساب	358.000	401.800.00	399.050	412.950.00	485.600
ديون اتجاه الشركاء و الشركات	5.348.581.64	3.112.712.49	1.902.133.09	1.945.006	1.105.400
ديون الإستغلال	901.680	705.990	685.000	742.100	691.800
ديون مالية					
حسابات جارية للشركاء					
موردون					
ضرائب و رسوم					
تسبيقات بنكية					
حسابات الأصول الدائنة					
نتيجة النشاط	2.498.922.36	2.698.836.15	2.941.731.40	3.177.069.91	3.431.235.50
مجموع الخصوم	23.670.863	21.275.290	19.972.782	19.382.581	18.597.000

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة

تحليل النتيجة الصافية:

نلاحظ من جدول الميزانية المالية للسنوات التقديرية أن نتيجة النشاط موجبة ومتزايدة باستمرار حيث قدرت ب 2.498.922,36 دج في السنة التقديرية الأولى، وارتفعت لتصبح 3.431.235,50 دج في السنة التقديرية الخامسة، وهذا ما يعكس سلامة الحالة المالية للمؤسسة.

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
رأس المال العامل	71060,00	98350,00	111060,00	134850,00	149280,00

جدول رقم 06: يمثل حساب رأس المال العامل للسنوات التقديرية الخمسة

تحليل رأس المال العامل:

رأس المال العامل موجب ومتزايد على مر السنوات التقديرية الخمسة إلى أن وصل إلى رأس المال العامل نلاحظ أنه ذروته في السنة التقديرية الخامسة 149.280 دج، هذا ما يدل على أن الأصول الثابتة قد مولت من الأموال الدائمة وبقي هامش أمان ساعد في تمويل دورة الاستغلال.

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
احتياج رأس المال العامل	3149000	5974000	7.264000	9467000	10770000

جدول رقم 07: يمثل حساب احتياج رأس المال العامل للسنوات التقديرية الخمسة

تحليل الاحتياج في رأس المال العامل:

نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل موجب خلال جميع السنوات التقديرية هذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية، فهي بحاجة إلى وسائل أو موارد مالية أخرى، وكذلك بسبب زيادة في استخدامات الدورة و النقصان الملحوظ في الديون قصيرة الأجل حيث وصلت قيمتها إلى 3.524.625,68 دج.

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
الخزينة	3957000	3861000	3842000	4018000	4158000

جدول رقم 08: يمثل حساب الخزينة للسنوات التقديرية الخمسة

تحليل الخزينة.

انطلاقاً من رأس المال العامل نلاحظ تطور مستمر في الأموال الخاصة وهذا ناتج من أغلبية الأرباح المحققة خلال الدورات السابقة، لذلك سوف نجد تغطية جيدة لاحتياجات رأس المال العامل، وذلك ما يعكس خزينة موجبة حيث قدرت ب 3.957.000 دج في السنة التقديرية الأولى و 4.158.000 دج في السنة التقديرية الخامسة.

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
التدفق النقدي	3600000	3605000	4047000	4155000	4219000

جدول رقم 09: يمثل حساب رأس المال العامل للسنوات التقديرية الخمسة

-تطور التدفق النقدي

من السنة التقديرية الأولى إلى السنة الخامسة عرف التدفق النقدي تحسن على مر السنين وتبقى أهميته كضمان لتسديد القرض المطلوب، مع الأقساط السنوية التي تعين على مدار العام بحوالي 776.000 دج، وينبغي أن يضاف إلى القسط المستحق يكون التدفق النقدي 3.605.000 دج في السنة التقديرية الثانية، لدينا 966.663 دج القسط السنوي + اجيو، وسيتم تغطيتها على نطاق واسع، بحيث يمكن للمؤسسة أن تحمل حتى لنظام الدفع المسبق بعض المواعيد النهائية المحددة. نفقات المشروع.

تمويل تبديل قطع التبريد والتكييف بمبلغ 1.892.896,20 دج.

صيانة معدات التبريد والتكييف بمبلغ 11.342.400 دج .

مجمّل هذه النفقات تقدر 13.235.296,20 دج تستحق بعد 12 شهر

شهدت المؤسسة تطور المستمر لرقم الأعمال على مر السنين.

جدول رقم 07 : يمثل دراسة النسب المالية المتعلقة بالمؤسسة للسنوات التقديرية الخمسة

2022	2021	2020	2019	2018	النسب المالية		
5.23	3.72	2.60	2.17	1.57	الأصول المتداولة/الديون قصيرة الأجل	نسبة رأس المال العامل	نسب السيولة
1.18	0.81	0.55	0.46	0.32	المتاحات/ الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة الحالية	
0.23	0.34	0.46	0.54	0.69	الديون الطويلة والقصيرة الأجل/الأصول	الأصل الممول من الديون	نسب التمويل الذاتي
2.53	1.49	0.83	0.61	0.30	الأموال الخاصة /الديون	تغطية الديون بالأموال الخاصة	
1.34	1.26	1.20	1.11	0.95	رقم الأعمال/الأصول	نسب دوران الأموال المتجددة	نسب النشاط والدوران
0.14	0.13	0.12	0.11	0.11	النتيجة الصافية/المبيعات	نسبة الهامش الصافي	نسب المردودية
0.18	0.16	0.15	0.13	0.11	النتيجة الصافية/المبيعات	نسبة مردودية الأصل	
0.32	0.33	0.38	0.38	0.52	النتيجة/الأموال الخاصة	نسبة مردودية الأموال الخاصة	

المصدر: تم حساب النتائج اعتمادا على الميزانيات التقديرية

نسب السيولة:

تطور نسب رأس المال العامل ينجم عنه قدرة المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل. نلاحظ أن نسب رأس المال العامل للمؤسسة متزايدة حيث حققت 1.57 في السنة التقديرية الأولى وارتفعت بعد ذلك بوضوح لتحقيق 2.60 في السنة التقديرية الثالثة إلى أن وصلت إلى ذروتها 5.23 في السنة التقديرية الخامسة هذا ما يعكس تغطية المؤسسة لديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة، هذه الوضعية تترجم أن المؤسسة تتميز بسيولة جيدة تمكنها من تغطية دورة الاستغلال، وهذا ما يجعل البنك يفكر في منحها قرض الاستغلال المطلوب. تطور نسب السيولة الحالية ينجم عنه قدرة المؤسسة على تلبية احتياجاتها المستعجلة مباشرة من الخزينة.

نلاحظ أن نسبة السيولة الحالية تتطور نسبيا من السنة التقديرية الأولى 0.32 حتى تصل إلى 1.18 في السنة الخامسة، هذا ما يفسر قدرة المؤسسة على التغلب على الديون قصيرة الأجل من خلال ما تمتلكه من متاحات.

نسبة التمويل الذاتي:

عند تحليل نسبة الأصل الممول من الديون نلاحظ أن معدل تغطية أصول المؤسسة من طرف الديون متوسطة وقصيرة الأجل 0.69 أي بمعدل 69 % هذا ما يفسر أن 31 % الباقية قد مولت من طرف الأموال الخاصة، أي أن المؤسسة تعتمد على الديون بأنواعها لتمويل أصولها بمعنى آخر نسبة المديونية 69% ونسبة الاستقلالية المالية 31%، هذا مؤشر سيء للمؤسسة. ومن حيث نسبة تغطية الديون من طرف الأموال الخاصة بقيت منخفضة بين السنة التقديرية الأولى و الثانية إلا أنها ارتفعت بعد ذلك إلى 1.49 في السنة الرابعة ثم إلى 2.53 في السنة الخامسة هذا ما يفسر أن الوضعية المالية للمؤسسة تتحسن في والديون قد تمت تغطيتها كليا في السنة الخامسة، وهو مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة تستطيع التحكم في ديونها.

نسبة دوران النشاط:

بواسطة هذه النسبة نستطيع قياس مردودية المؤسسة نتيجة استخدامها لمواردها. نلاحظ أن نسب دوران النشاط في ارتفاع مستمر فقد حققت المؤسسة نسب تدل على أن رقم أعمالها قد ساهم بنسبة كبيرة في تمويل أصولها، وهذا نظرا لارتفاعه المستمر على مدى السنوات الخمس أي أن المؤسسة استخدمت مواردها بفعالية.

نسبة المردودية أو النتيجة:

تطور هذا النوع من النسب يسمح لنا بتحديد العائد الذي تديره المؤسسة نسبة الهامش الصافي خلال الخمس سنوات التقديرية يعطينا معدل سنوي متوسط 12% هذا ما يعني أنه من أجل كل دينار نحصل على 12 سنتيم من النتيجة.

في الجانب الآخر مردودية الأصل تنشط بنسبة المتوسط السنوي 15% بافتراض أن لكل دينار مستثمر يعطينا 15 سنتيم وما يبقى إجمالي موجب من أجل مردودية هذا المشروع. من أجل مردودية الأموال الخاصة المستثمرة ننتج أنه من أجل كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة يجلب بمتوسط 0.39 % من القيمة خلال 5 سنوات.

على الرغم من استثمار المؤسسة الذي لم يعرف الكثير من المشاكل في المردودية رأس المال للحصول على قرض إلا أنها تعاني من تحملها للكثير من المخاطر.

طريقة تقدير المردودية الاقتصادية للاستثمار:

طريقة فترة الاسترداد DR : المبلغ الإجمالي للمشروع 3.880.000 دج يتم تضمينه بين التدفق النقدي المجمع للسنة التقديرية الأولى والثانية هذا ما يجلب القيام بتطوير محدد لهذه الفترة باستخدام طريقة تجنب التكرار التي تعطينا:

$$\text{أو: } 520000 = 3.360.000 - 3.880.000$$

النسبة المئوية الشهرية بين السنة الأولى والثانية ستكون:

$$520000/3.360500 \text{ تساوي حوالي } 0.1547, \text{ حيث } 12 \text{ شهر} * 15.47 = \text{شهرين}$$

لدينا إذا فترة الاسترداد DR = سنة و شهرين.

تقييم الحالة المالية للمشروع

من خلال القراءة التحليلية للوضع المالية للمشروع، والمؤشرات المالية التي تم حسابها، يمكن اعتبار أن السياسة المالية المنتهجة من طرف صاحب المشروع (تقديريا) مقبولة.

بالنسبة للتدفق النقدي، فقد اتضح أنه مؤشر إيجابي يعني التقدم المستمر في عمليات التشغيل وبالتالي ثبات الوضع المالية للمشروع، وارتفاع الأرقام بشكل متسلسل خلال السنوات الثلاث المدروسة، يؤكد قدرة المشروع على التمويل الذاتي، وبذلك ترتفع إمكانية تجاوزه للحالات الطارئة والأخطار الممكن تواجدها (تقلبات اقتصادية ...) الخ.

بالنسبة للنسب المالية، فنسبة التمويل الدائم تشير إلى أن المشروع في أمان وتجنبه مختلف المخاطر.

انطلاقا من كل المؤشرات المالية التي حققتها المؤسسة والنسب المالية هي نتائج جيدة تسمح من خلالها للمؤسسة الحصول على القرض، وإضافة إلى الضمانات المقدمة وتحليل بياناتها والتي التزم بها الزبون طالب القرض، يمكننا الخروج بتقييم نهائي لملف القرض للزبون.

وبعد منح القرض تتولى مصلحة القروض متابعة ومراقبة استعمال القرض، حيث تتابع الحساب الجاري للزبون لكشف أي تجاوزات، كما تسهر على مراقبة الوضع المالية والاقتصادية للمنشأة وطريقة التسيير.

مخاطر القرض المقدم من طرف الوكالة

يواجه البنك في هذا القرض نوعين من المخاطر:

1- **خطر سعر الفائدة:** الذي يمكن تغطيته بجعل القرض بسعر فائدة القرض متغيرة، وهو ما

حرص عليه البنك وتم إثباته في اتفاقية القرض.

2- **خطر عدم التسديد:** الذي يمكن إن يكون نتيجة المنافسة، إذ أن هذه الأخيرة تتسبب في عدم

قدرة المدين على القيام بنشاطه في أحسن وضع أو ظروف خاصة بالزبون، وبالتالي عدم

قدرته على تسديد الدين عند تاريخ الاستحقاق.

ومن أجل تغطية خطر عدم التسديد اضطر البنك لطلب مجموعة من الضمانات.

سبل مواجهة الوكالة للمخاطر والتقليل منها:

لتفادي المخاطر أينما كانت تتخذ الوكالة جملة من الإجراءات هي:

◀ تجزئة العمل إلى مراحل وعدم تركيز مسؤولية إنجاز العملية بكافة خلافتها في يد شخص واحد.

◀ وضع التنظيم الداخلي على نحو يسهل اكتشاف المخاطر؛.

◀ المراجعة المستمرة للمدينين والضمانات ومدى تنفيذ الفروق وفقاً للشروط الصادرة في شأنها؛

◀ قيام الوكالة بدراسة متقنة لطلب القرض مع دراسة تحليلية لكل جوانب المقترض؛

◀ تشترط الوكالة منح ضمانات مناسبة كي يكون جديراً بمنح القرض؛

◀ متابعة حركة الحساب الجاري للزبون وكذا جدول استحقاق وتطور وضعه واعتبار خصومه؛

◀ متابعة الحالة المالية للزبون عند ملاحظة أي مؤشر خاصة في رقم الأعمال؛

◀ النصح والإشارة على الزبون عند ملاحظة بوادر الخطر؛

خاتمة:

يعد التحليل المالي ذات أهمية بالغة لدى البنوك التجارية وأداة جوهرية في اتخاذ قرار منح القرض، وتطبيقه بشكل يحقق الأهداف والإستراتيجيات المسطرة ، وذلك بتحقيق معدل مردودية جيد للمشروع.

إذن البنك يستعمل التحليل المالي كوسيلة تنبؤية أولية لتمويل مشروع معين وبالتالي فهو خطوة تمهيدية وضرورية لتخطيط المالي السليم.

كما قمنا بدراسة اهم مؤشرات التوازن المالي بالإضافة الى جدول التمويل حيث تطرقنا الى تحليل الميزانية بواسطة رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة بالإضافة الى النسب المالية.

ولكي يتسنى للبنك استخدام التحليل المالي بشكل جيد وسليم في منح القروض وذلك بإبراز أهمية التحليل المالي فيما يلي :

- ✓ التحليل المالي جوهر المؤسسة في رأس أهدافها وإعداد الخطط السنوية لمزاولة نشاطها؛
- ✓ اكتشاف القرض الاستثمارية الجديدة؛
- ✓ معرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسة؛
- ✓ مدى قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بديونها.

أهم النتائج المتوصل إليها :

من خلال هذه الدراسة توصلنا الى عدة نتائج فيما يخص الجانب النظري:

- ✓ الاستفادة من تقنيات التحليل المالي خاصة على المؤسسة طالبة القرض؛
- ✓ المؤسسة بدون التحليل المالي السليم لا يمكن ان تصل الى تحقيق التوازن المالي لعناصرها وبالتالي عدم التحكم في نشاطها؛
- ✓ توصلنا من خلال المفهوم العميق للتحليل المالي الى كيفية التحكم والتوصل الى اهدافه المسطرة.

اما الجنب التطبيقي فمن خلال دراستنا و تحليلنا للمنهج المتبع في التحليل المالي في البنوك التجارية وبعد التربص الذي قمنا به حول دراسة حالة قرض المؤسسة تمكنا من تحليل القوائم المالية كما تعرفنا على طرق التسيير والتنظيم توصلنا الى بعض النتائج التالية وهي :

- ✓ التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي خلال السنوات الخمسة المدروسة؛
- ✓ التحليل بواسطة النسب المالية فهي في تزايد مستمر وذات طابع ايجابي مما جعل المؤسسة طالبة القرض تتمتع باستقلالية مالية كبيرة اتجاه دايئها؛
- ✓ المؤسسة لها قدرة عالية على تسديد ديونها ما يسمح لها بالحصول على القرض في وقت الحاجة؛
- ✓ رقم اعمال المؤسسة في تزايد مستمر.

الاقتراحات والتوصيات:

- من بين الاقتراحات أن البنك يجب ان يضع أهمية بالغة للتحليل المالي كذلك أيضا بالنسبة للمؤسسة من اجل معرفة الوضعية المالية بدقة و بصفة مستمرة من اجل اكتشاف نقاط القوة و الضعف للمؤسسة من اجل اتخاذ قرار منح القرض بصفة سليمة.
- ✓ تحصيل ديون العملاء القديمة؛
- ✓ السهر على مراقبة مردودية المؤسسة و هذا بدفع مستوى استثمارات؛
- ✓ توفير التقنيات الجديدة في تقديم القرض؛
- ✓ ضرورة متابعة المشروع من طرف البنك لضمان اهتمامه بشكل جيد.

أ- الكتب العربية:

- 1) الرشيد عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة: ادارة الائتمان، دار وائل للطباعة و النشر، عمان 1999.
- 2) كراجه عبد الحليم و آخرون: الادارة و التحليل المالي أسس، مفاهيم، تطبيقات، ط2، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2006.
- 3) لخطف عثمان، حسين ليسهي: ملف في التسيير و التحليل المالي، السلسلة العالمية في تقنيات الكمية للنشر، جامعة الجزائر، 2001.
- 4) سليمان ناصر، التقنيات البنكية و عمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2012.
- 5) ابتهاج مصطفى عبد الرحمن: ادارة البنوك التجارية، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
- 6) جميل أحمد توفيق: الادارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1980.
- 7) حماد طارق عبد العال: ادارة المخاطر (أفراد - إدارات - شركات - بنوك)، الدار الجامعية الاسكندرية، 2003.
- 8) حنفي عبد الغفار: أساسيات التحليل المالي و دراسة الجدوى، الدار الجامعية، الاسكندرية 2004.
- 9) الحياي وليد ناجي: التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
- 10) الخطيب سمير: قياس و دارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2005.
- 11) الزبيدي محمود حمزة: ادارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان، الطبعة الأولى مؤسسة الوراق، عمان 2000.
- 12) شاكر منير محمد و آخرون: التحليل المالي - مدخل صناعة القرار، ط3، دار وائل للنشر، عمان 2008.
- 13) عثمان محمد داود: ادارة و تحليل الائتمان و مخاطره، دار الفكر، عمان، الاردن.

- 14) محمد منير شاكر، و آخرون: التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مطبعة الطليعة، عمان 2000.
- 15) مطر محمد: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، ط2، دار وائل للنشر، عمان 2006.
- 16) مطر محمد: التحليل المالي و الائتماني الأساليب و الادوات و الاستخدامات العلمية، ط1، دار وائل للنشر، عمان 2000.

ب - الكتب الأجنبية:

- 1) Benhalim Ammour : **Partique des techniques bancaire**, édition Dahleb, Alger, 1997.
- 2) Conso Pierre: **la gestion financière de l'entreprise**, 5^{ème} édition, Paris 1983.
- 3) Remilleret M: **Les suretes du crédit et clet banque**, Paris 1983.

ج - الملتقيات:

- 1) بالعجوز حسين: " ادارة المخاطر البنكية و التحكم فيها "، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة-مخاطر-تقنيات، جامعة جيجل، يومي 6-7 جوان 2005.
- 2) بن عامر نعيمة: **المخاطرة و التنظيم الاحترازي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 14-15 ديسمبر 2015.
- 3) بن بونيان محمد و صوار يوسف: **محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي** - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري سعيدة - المؤتمر العلمي الدولي

السنوي السابع حول : ادارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الاردن، عمان، أيام 06-05 أفريل 2007.

(4) صالح مفتاح، فريدة معارفي: المخاطر الائتمانية تحليلها - قياسها - ادارتها و الحد منها ، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول ادارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية و الادارية، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 16-18 أفريل 2007.

د- رسائل التخرج:

- (1) شقراء منال: سياسة الاقراض في البنوك التجارية و أثرها على تمويل الاستثمار، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري 2010-2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي 2014.
- (2) زغاش فاطمة الزهراء: اشكالية القروض المتعثرة، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة قسنطينة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2 ، 2014.
- (3) نبيلة ليازيدي: تسيير مخاطر السيولة البنكية على مستوى البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، 2015.
- (4) الشنباري هاشم رامي: التحليل المالي و دوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة العالم الامريكية، 2006.

مواقع الانترنت:

<http://www.bna.dz> بتاريخ 14 مارس 2018.

ANNEXE I A LA CIRCULAIRE N°1935 DU 19 JUIN 2007

....., le

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

DRE de.....

AGENCE.....

RECEPISSE DE DEPOT PROVISoire
de la demande de financement

- Nature de la demande :
- N° d'ordre chronologique :
- Nom et prénom ou raison sociale :
- Date et lieu de naissance ou date de création :
- Adresse ou siège social :
- Tél :
- Fax :
- L'objet du financement sollicité :
- Date de dépôt de la demande :

Cachet et Signature



Liste des garanties – personnelles, réelles et financières –

- avec en parallèle :

- la nature,
- les dates ;
- les objets ;
- les montants initiaux ;
- les encours actuels et échéances des prêts auxquels se rapportent ces garanties.

Nature des garanties proposées :

- Garanties personnelles.
- Garanties réelles.
- Garanties financières.



BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

DRE de.....

AGENCE :

REGISTRE CREDITS
EXPLOITATION / INVESTISSEMENT / SPECIFIQUES

Date de dépôt de la demande	N° de la demande	Date de dépôt du dossier	N° du dossier	Nom et prénom ou raison sociale	Date de la sanction du dossier	Date de notification au client	Observations



يهدف هذا البحث الى ابراز اهمية التحليل المالي كأداة مساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة، و المتعلقة بمنح القروض على مستوى وكالة البنك الوطني الجزائري بالمسيلة، حيث تضمن الايطار النظري لهذا البحث مفاهيم عامة حول التحليل المالي و كذلك علاقة التحليل المالي بالمخاطر الائتمانية ، مصادره و انواعه و كيفية تسيير هذه المخاطر . اما الجزء التطبيقي فكان دراسة لملف منح قرض استثمار و قرض استغلال على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة المسيلة، وكان ذلك بتحويل المعطيات الواردة في القوائم المالية للجهة طالبة الائتمان الى نسب و مؤشرات مالية ذات دلالة، بحث يمكن للبنك من خلالها التعرف على المخاطر التي يمكن ان تواجهه في علاقته مع المقترض و تقييمها .

و قد اظهرت نتائج هذا البحث أن البنك الوطني الجزائري، يعتمد بشكل اساسي في اتخاذ قراراته لمنح القروض على الضمانات كخط دفاعي أولي، ثم ادوات التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي .

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، المخاطر الائتمانية، البنك الوطني الجزائري،

مؤشرات التوازن المالي.

This research aims to highlight the importance of financial analysis as an aid in making the appropriate decisions and in granting loans at the level of the Algerian National Bank in Messila. The theoretical framework of this research included general concepts of financial analysis as well as the relationship of financial analysis to credit risks, sources, How to manage these risks.

The practical part was a study of the file of granting an investment loan and an exploitation loan at the level of the National Bank of Algeria and the M'sila Agency. This was by transferring the data contained in the financial statements of the applicant to the credit to significant ratios and financial indicators, in which the bank could identify the risks that could Faced in its relationship with the borrower and its valuation.

The results of this research show that the Algerian National Bank relies mainly on its decisions to grant loans on collateral as an initial defensive line, and then the tools of financial analysis using the balance of financial means.

Keywords: Financial Analysis, Credit Risk, National Bank of Algeria, Financial Balance Indicators.